

البركوز محمد البهي

تخاف، يُ،

الفكر المأزى لنا نحن

بين النظر والتطبيق



الناشر: مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - القاهرة

تليفون ٩٣٧٤٧٠

## هذا الكتاب

- كيف أن « التقديمية » التي صاح بها « كارل ماركس » في القرن التاسع عشر أصبحت في القرن العشرين : « رجعية » لا يهتمها التطور البشرى . ؟
- كيف أن الوجه الذي صبغه « كارل ماركس » بإشارات الإنسانية ، كشف القناع عن زيفه ، وأبان أنه يعبر عن اللاإنسانية ، وهو ماطخ بدماء البشرية في السفك ، والإرهاب ، والتعذيب . ؟
- كيف أن « العدالة الاجتماعية » في فلسفة « كارل ماركس » أضحت شعاراً للخداع في سبيل تكوين الطبقة الجديدة من الأثرياء ، وهي طبقة الحزب وأهل الثقة . ؟ ؟
- كيف أن مبدأ « النقيض » و « نقيضه » أو مبدأ — الديالكت — في مجال الاقتصاد والمجتمع يؤدي — في نظر ماركس — إلى حتمية سقوط طبقة الإقطاع ورجال الصناعة من أصحاب رأس المال ، يؤدي حتماً كذلك إلى سقوط المجتمع العمالي إن قام ولو على سفك الدماء ؛ وكذلك إن ساندته ديكتاتورية الفرد . ؟
- كيف أن « البلشفية » — تؤدي إلى التسلط والتحكم ، وإلى زيادة الفقر والحرمان للفقراء والمحرومين . ؟
- وهذا الكتاب « تمهات الفكر المادى التاريخى » يجيب على هذه الأسئلة . ويفضح الألفاظ البراقة التي استعملها « ماركس » وغيره . . ويبين أن « النظرة إلى الحرية الفردية ، دعوة إلى إفناء الفرد في المجتمع » . .
- ومؤلف الكتاب — غنى عن التعريف — بماضيه الطويل ، ومؤلفاته العديدة — في الكفاح للفكرة الإسلامية . أمام موجة الإلحاد والملاحدين والمستعمرين والمبش . . وخاض أعنف المعارك الفكرية — في أحلك الظروف — وخرج منها منت للفكرة الإسلامية — التي يعيش لها . . وممكنه من ذلك ثقافته الأزهرية الآ وثقافته الغربية الراحية . .
- ويسر « مكتبة وهبة » أن تقوم بنشر هذا الكتاب ليكون إحدى الدعائم في صد « الأفكار المستوردة » والغريبة عن الفكر الإسلامى الأصيل . .

الشيخ محمد البهي

تحفـة  
الفكر المادي الثامن  
بين النظر والتطبيق

الناشر  
مكتبة وهبة  
١٤ شارع الجمهورية - عابدين  
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثالثة

شوال سنة ١٣٩٥ هـ - أكتوبر سنة ١٩٧٥ م

جميع الحقوق محفوظة

مطبعة النخلة

٤٤ شارع الواردى بالمنيرة - القاهرة

تليفون ٨٤١٤٢١

# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الثالثة

في تقديم هذه الطبعة الثالثة نؤثر أن ننقل رأى ذلك السياسى العالمى العجوز ، ذائع الصيت « ونستون تشرشل » منذ أربعين عاماً فى « الثورة الماركسية » . وهو ذلك السياسى الذى تحالف فى الحرب العالمية الثانية مع « الشيطان » ضد نظام الحكم الاشتراكى الوطنى فى ألمانيا . وقد كان نظاماً يعادى « اليهودية العالمية » التى تتستر وراء النظامين اللذين يسودان العالم الآن : النظام الرأسمالى ، والآخر الشيوعى .

يقول :

- الشيوعية ليست مذهباً : إنها خطة لحملة عسكرية .
- والشيوعى ليس هو الذى يحمل بعض الآراء المعينة ، إنما هو ذلك المدرب صاحب المهارة العالية فى الوسائل المدروسة — دراسة جيدة — لتنفيذ آرائه ، والحمل عليها . والتحليل للغضب والثورة درس فى كل مرحلة وفى كل جانب . كما درس كتاب التخريب المعد للإطاحة بكل مؤسسة قائمة . وطريقة التنفيذ ، كالإيمان جزء من العقيدة ذاتها .
- فأولاً : المبادئ المحترمة فى الوقت من : الحرية ، والديمقراطية ، تكون موضع توسل ودعوات لتتخذ مابجاً للنظام الوضع ( وهو نظام الحكم الشيوعى ) .
- والخطابة الحرة ، والحق فى الاجتماع العام ، وكل صورة من صور الدعاية السياسية القانونية ، والحق الدستورى هى : للعرض والادعاء .
- وكل تحالف مع حركة شعبية يفكر فى الجنوح به نحو « اليسار » .
- وإنشاء حكم معتدل فى حرите أو فى اشتراكيته هو الحجر الأول للحكم ، إذ ما يكاد يقوم هذا الحكم حتى يطاح به .
- والآلام والفاقة الناتجة عن الخلل والأخطاء يجب أن تستغل :

● والاصطدامات - إن كان من الممكن أن يصحبها سفك الدماء - ترتب بين العملاء للحكومة الجديدة والشعب العامل . والأبطال يصنعون . والموقف المخزى للحكام يجب أن يقلب إلى منفعة وربح . والدعاية السلمية يمكن أن تكون غطاء للبغضاء والكراهية التي لم يعلن عنها من قبل بين الناس .

● وليس هناك إيمان محتاج إلى الوفاء به مع غير الشيوعيين . وكل عمل خير ، أو توفيق ، أو تساهل ، أو تسامح ، في جانب الحكومات أو في جانب رجال السياسة . يستغل وينتفع به لتخريبهم ، وإفقارهم وتدميرهم . وبعد ذلك : إذا أصبح الوقت ناضجاً ، واللحظة مواتية ( لتنفيذ المخطط الثوري الماركسي ) ، يجب أن تستخدم كل صورة من صور العنف القتال : من انقلاب للعامة .. إلى الاغتيال الخاص في غير تحديد ، وفي غير وخز للضمير .

● والحصن يجب أن يفتح تحت شعار الحرية والديمقراطية ، وفي الحال تقع جميع أجهزة القوة في أيدي الإخوة ( الماركسيين ) . وكل معارضة ، وكل الآراء المضادة يجب أن تخمد وتباد عن طريق الموت . ● والديمقراطية ليست إلا وسيلة لتستخدم ، كي تحطم بعد ذلك . ● والحرية ليست إلا أمراً عاطفياً عديم القيمة كلية ، لعالم المنطق . ● والحكم المطلق للكهانة ( فيما مضى ) التي اختارت نفسها طبقاً للمعتقدات التعبدية التي عرفت وحفظت بال تكرار .. هذا الحكم يجب أن يفرض ( ثانية عن طريق الثورة الماركسية ) على الإنسانية إلى الأبد ، بدون تلطيف أو تخفيف .

● وكل هذا الذي يوجد في الكتب الأولية العامة ، وكتب بالدم كذلك في التاريخ لبعض الأمم القوية : هو هدف للشيوعي وإيمانه . ● ولكي نخذر مقدماً من هذا الخطر يجب أن نكون سابقين في التسليح (١) .



(١) مجلة المختار عدد فبراير سنة ١٩٧١ ص : ١٩٥ - ١٩٦ .

وفى تقديم هذه الطبعة أيضاً نسجل: أن الجهاز السياسى للدعوة الماركسية فى كل مجتمع اشتراكى بين المجتمعات العربية والإسلامية - بعد أن تمكن فيها - له حساسية هستيرية خاصة ضد ما يكتب نقداً للماركسية باسم الإسلام فعندما صدر هذا الكتيب : « تهافت الفكر المادى التاريخى » فى يناير سنة ١٩٧٠ ، تمثلت هذه الحساسية فى الحظر الفورى لدخوله إلى عواصم المجتمعات اليسارية فى البلاد العربية ، وفى منع نشره كذلك عن طريق وسائل النشر المحلية ، وفى تتبع حظره ونشره حتى الآن ، عن طريق الأجهزة السرية للمباحث وأمن الدولة . مما يدل على أن الفكر الماركسى فى ذاته لا يقبل أن يسلط عليه ضوء النقد العلمى ، وهو يعمل فى هذه المجتمعات الآن - وفى هذه اللحظات - على أن يعيش أفراد المجتمع - رهم مغلوبون على أمرهم ، ومكروهون على معاشته فى نفاق - فى دوامة الصراع الذاتى من أجل لقمة العيش وحدها ، غير قادرين على استرداد حريتهم الفكرية فى إعادة تقييمه ، أو فى تعديل خطوطه ولو تعديلاً هامشياً ، فضلاً عن استطاعتهم التخلص منه والرجوع إلى إسلامهم . ومما يدل أيضاً على حرص القائمين على أمر هذه الدعوة الماركسية فى هذه المجتمعات اليسارية العربية : على أن يواصلوا خداع أنفسهم بالحماس لها ، طالما يصيبهم بسببها جاه ، وتصل إليهم منفعة مادية ، وإن لم يؤمنوا بها . والله ولى التوفيق .

محمد البهى

مصر الجديدة : ذو القعدة ١٣٩٥ هـ

أكتوبر ١٩٧٥ م





# مقدمة

## الطبعة الأولى

● في عالمنا العربي الإسلامي اليوم تحاول الوثنية المادية في قوة أن تدفع بالفكر المادى التاريخى - وهو الفكر الماركسى اللينينى أو الفكر البلشنى الشيوعى أو الاشتراكى - إلى الشباب العربى والمسلم باعتباره فكراً تقديمياً ، وفكراً علمياً ، وفكراً إنسانياً ، وديناً يبشر بحجة الغد على أرض البلاد العربية والإسلامية في حاضر حياتهم ، تلك اللجنة التى وعد بها الإسلام المؤمنين في الآخرة .

تدفع في بلادنا العربية بعض الصحف ، والدوريات ، والرسائل ، والكتب ، ومحطات الإرسال المسموعة والمرئية ، باستمرار ، وفي غير انقطاع ، وفي غير ملل مما تكتب أو ترسل - وإن كان مكرراً وممجوجاً - بالفكر الماركسى البلشنى باسم الثورة العربية المعاصرة ، ولا تخجل بنسبته إلى العرب أو إلى المسلمين على أنه أصيل لبعض منهم ، وهو منقول وغريب في نشأته وتطوره وتطبيقه عن البيئة العربية والإسلامية ، وهو في الوقت نفسه مغلول ومفلس ومتهافت في بيئته الأصلية . ولكن تروجه قراصنة الحكم في القرن العشرين ، وعصابات العضلات ، وعباد الوثن المادى ، والحاقدون على قوة المسلمين في دينهم ، وتكامل اقتصادهم ، ومركز بلادهم في عالم الإنسان على هذه الأرض ، وحضارتهم التى يتميزون فيها بالطابع الإنسانى والروحى وبالسبق والاستمرار فيها .

● وهذه الرسالة - تهافت الفكر المادى التاريخى - التى نقدم لها تكشف في إنجاز عن طريق المنهج الموضوعى ، والتقدم العلمى في التطبيق الصناعى عن :

١ - مدى تخلف الفكر الماركسى اللينينى ، وعمله في تجميد الفكر البشرى عن متابعة التطور الصناعى والعلمى منذ بداية قرننا العشرين .

٢ - ومدى إفلاسه في تحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي .

٣ - ومدى بعده عن إيجاد مجتمع إنساني عديم الطبقات .

٤ - وأخيراً عن مدى نفاذه في الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استخدام الإرهاب والتعذيب والتجويع والتشريد والإذلال والمهانة .

وتكشف : أنه يدعى « التقدمية » ولا صلة له بالتقدم في إنسانية الإنسان ، ولا بالتقدم كذلك في التكنولوجيا والتطبيق الصناعي .

وأنه يدعى « العدالة الاجتماعية » و « الحرية الاجتماعية » و « القيادة الجماعية » وهو يحقق الظلم بين أفراد المجتمع ، ريسلب الحرية في العدل والتفكير ، ويقوم لا على ديكتاتورية البروليتاريا ، بل على ديكتاتورية الفرد ، والحزب ، والأيدولوجية .

ويدعى أنه يحقق المجتمع الإنساني اللاطبي ، وهو يخلق طبقة بدل طبقة ، وينقل السيادة من مجموعة إلى أخرى ، ويبقى على عبودية الإنسان بعد أن يستضعف ، ويدفع بالنفاق والانتهازية والمنفعة إلى أن تعتبر كصفقات للقيادة ، وبالديماغوجية والكذب والاختلاق إلى أن تكون القوات اليومى للعامة .

ويحارب الدين في قداسته ، والكنيسة في تمجيدها للمسيح ، والبابوية في عصمتها . وهو يضفي على الماركسية اللينينية قداسة الدين ، ويرى في الحزب الشيوعي تجسيدا لأمينه العام ، وأن الأمانة العامة للحزب عصمة تفرض الطاعة في غير نزاع ولا نقد أو تعليق .

إنه ينادى بالفكر « المفتوح » وهو يمنع في غير رحمة ولا هوادة أن يطل المجتمع الماركسي على الفكر الإنساني الآخر غير الماركسي ، عن أى طريق : من الصحف أو الكتب أو محطات الإرسال . إنه يضع مجتمعه في سجن مظلم تحت الأرض ، ويحارل أن يقنعه بالتوهم أو التصور أنه يعيش في السماء التي لا قيود على الحركة ولا على المتعة فيها . وفي الوقت نفسه يتهم القرآن « بالخرافة » ، وهو الذي يحل النقد الذي وجه من الله تعالى لرسوله عليه للصلاة والسلام في غير آية ، كما يحل اتهامات المعارضين له ووصفهم

إياه بالسحر والجنون والكذب ، وغير ذلك . . مما من شأنه أن يعرضه لقلّة الشأن في الإنسانية . أتى الأمرين إذن هو خرافة ؟ أهو ذاك الذى يطلب القداسة والعصمة لزعيم الحزب ، أم هذا الذى يبتقى على إنسانية رسوله فى مستواها فى الحكم والرأى ؟ ! .

يصف الإسلام - كدين - بأنه مخدر ، ويصف نفسه « بالعلمى » بينما يطلب القرآن من رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يعلن فى صراحة مدوية وباقية قوله تعالى :

« قل لا أقول لكم عندى خزائن الله  
ولا أعلم الغيب

ولا أقول لكم إني ملك » (١) . فينبى كل أسباب الخداع فى الدعوة إلى دينه من الوعود : بوفرة المال ، أو بتأمين المستقبل عن طريق العلم بما يأتى به الغد القريب أو البعيد ، ومن ادعاء التميز عن مستوى الإنسان لشخصه مما يحقق له التبعية فضلاً عن القداسة .

... فى حين تعد الماركسية - فى خداع سافر - « بغد أفضل » لمجتمعها ، والغد لا يأتى إلا بزيادة الفقر والحرمان ، بحيث أصبح المجتمع الماركسى مجتمع : « المساكين » الذين لا يستطيعون بحال ما أن يغطوا احتياجاتهم إلى الخدمات : بعد نقص أجورهم عن أن تنبى بها . هم لا يستطيعون تغطية هذه الاحتياجات بسبب ملكية الدولة لمصادر الإنتاج جميعها ثم بسبب الإبقاء فى تطبيق النظام الماركسى فى الحكم على جعل « العمل سلعة » تخضع لقانون العرض والطلب . وعرض العمل من أفراد المجتمع الماركسى أكثر من حاجة الدولة إلى العمل . ومن أجل ذلك بقى أجر العامل منخفضاً بحيث لا ينبى بما يحتاجه ، كما كان فى عهد الرق والعبودية فى ظل النظام الرأسمالى أو فى ظل الأرستقراطية القيصرية أو الملكية .

أتى الطرفين هو مخدر ؟ وأتى الطرفين هو علمى الآن ؟ أهذا الذى يحول

دون إغراء التابعين بالوعود ؟ أم ذاك الذى يكيل الوعود جزافاً ويستمر فيها ، رغم الواقع المرير الذى يأتى به الغد مؤكداً كذب هذه الوعود فى غير ريب ؟ ! وقد ضرب القرآن الكريم مثلاً يمكن أن يضرب لذلك الذى يعيش فى مجتمع ماركسى لينينى ، والآخِر الذى يؤمن بالإسلام : رسالة الله إذ يقول :

« وضرب الله مثلاً رجلين

أحدهما أبكم

لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير ، هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم » (١) .

... أليس الفرد فى المجتمع الماركسى البلشنى أو الشيوعى والاشتراكى أبكم لا يستطيع النقد ولا التعبير عن الرأى فى حرية ؟ .

... وأليس هو مجمل الطاقات ؟ أو أليس هو متواكلاً لا يسخر قدرته بحيث يبدو كأنه عاجز ؟ .

... وأليس هو كلاًّ وعيناً حينئذ على الدولة التى هى ربه وسيدته؟ .

... وأليس هو لا يأت بخير أينما يوجه ، لأنه غير حر وغير صاحب مشيئة ، ومكره إكراهاً مباشراً أو غير مباشر على ما يوجه إليه من عمل ؟ ! .

... وأليس المؤمن بالله الذى ساد بإيمانه على شهوته وهواه يملك العدل لنفسه وغيره قولاً وأمرأً وفعلاً وتنفيذاً ؟ .

... وأليست سيادته على هواه بعيداً عن اتجاهه فى الصراط السوى ، وهو صراط الهداية إلى الإنسانية فى تقديرها وتفكيرها وسلوكها ؟ .

صدق الله العظيم .

وألم شبابنا التوفيق والتمييز بين الضلال والحق ، والخداع واليقين .  
الدكتور محمد البهى

مصر الجديدة فى : شوال سنة ١٣٨٩ هـ .

يناير سنة ١٩٧٠ م .

## خرافة الفكر المادى :

الفكر المادى التاريخى ، تعود أهميته فى وقتنا المعاصر إلى فلسفة كارل ماركس التى أسس عليها « حتمياته » فى التغيير الاجتماعى . وكذلك « التبشير » بالحكومة العالية العالمية ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، وبالمجتمع الإنسانى عديم الطبقات ، وبالدولة التى لا تعرف « رجل الشرطة » والبوليس .

وتعود فلسفته إلى الفكر المادى التاريخى ؛ لأنها تستخدم تاريخ المجتمع البشرى — كما يدعى — فى علاقة هذا المجتمع بالاقتصاد فيه ( المادة ) ، وتقتن تبعاً لذلك قوانين اجتماعية تخضع لها المجتمع فى مستقبله وتطوره . وتستخلص من علاقة المجتمع بالاقتصاد أو بالمادة .

- أن الاقتصاد — أو المادة — هو العامل المحرك والأصيل للمجتمع فى تغييره .
- وللأفراد فى تطورهم الفعلى .
- وفى التأثير فى مجرى حياتهم .

● وتأخذ من أحداث التاريخ فى ماضيه دليلاً على هذا الربط بين التغيير الاجتماعى والوضع الاقتصادى ، ومصدراً أيضاً للتنبؤ — أو للحتمية كما يذكر ماركس — بما سيكون عليه المجتمع الإنسانى فى غده ، تبعاً للتغيير الاقتصادى .

فطالما كان هناك فى الماضى مجتمع يملك مصادر الثروة فيه شخص واحد، هو الملك المطلق ، ثم تحول إلى ملاك عديدين هم أصحاب الإقطاع فى الأراضى الزراعية الذين يكوّنون مجتمع الإقطاع ، ثم تحول مجتمع هؤلاء إلى مجتمع أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة ... فلا بد أن يتحول مجتمع أصحاب رؤوس الأموال أو المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع آخر يغيّره تماماً ، وهو مجتمع عمال الصناعات .

إذ السبب فى تحول المجتمع هو مبدأ « النقيض » أى وجود « تناقض » بين الشئ ونقيضه ، وهذا يدعو حتماً إلى انتقال هذا الشئ إلى نقيضه .

... فمجتمع الملك المطلق كان ومعه نقيضه : وهو الآخرون الذين لا يملكون شيئاً مما يملك ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء الآخرين المعدمين بسبب العداء بين النقيضين والصراع بين الطرفين .

... ومجتمع الإقطاع الزراعى كان ومعه ضده : وهو المستأجرون للأراضي ولا يملكونها ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء المستأجرين ، بعد أن انتقل أولئك إلى تأسيس المجتمع الصناعى أو الرأسمالى . والتحول من الإقطاعيين إلى المستأجرين كان بفعل « النقيض » وعن طريق الصراع بين طرفيه .

... ومجتمع الرأسمالية موجود الآن ومعه ضده وهو : عمال المصانع والمؤسسات المالية . ولا بد أن يتحول من أولئك إلى هؤلاء بفعل « النقيض » والصراع بين طرفيه كذلك .

ولكن ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » - أو فى هذه الحتمية - لو خرج التقابل بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة وعمال المصانع ، على أن يكون تقابل « نقيض » ؟ وخرجت العلاقة بين الطرفين من أصحاب المصانع والعمال عن أن تكون علاقة « صراع » ؟ وذلك بفضل الرعايات الاجتماعية العديدة التى توفرها الصناعة فى القرن العشرين لعمال المصانع ، بحيث يكاد يصبح الوضع بين الطرفين مشاركة ومقاسمة فى الملك والأرباح ؟ .

وأيضاً ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » - أو فى هذه الحتمية - لو خفت الحاجة بفضل التقدم التكنولوجى فى القرن العشرين إلى العامل البدوى فى الصناعة ، بحيث لا يصبح هذا العامل طرفاً فى « نقيض » أو شبه نقيض ؟ .

هل يتحتم عندئذ أن ييشر المستقبل ؟ .

وبحكومة عمالية ( يدوية ) عالمية ؟ .

وبديكتاتورية الطبقة العاملة ؟ .

أم أن الأمر يصبح عندئذ أمر « البرجوازيين » والمثقفين ، وليس أمر العمال على الإطلاق ؟ .



# الدعوة إلى «النقدية»

مجموع بالتطور التكنولوجي والاجتماعي إلى القرن التاسع عشر

## وضع المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر

تكس المال في أيدي قلة من الأفراد :

لكي نفهم فلسفة ماركس وصديقه إنجلز — وكذلك من بعدهما لينين — يجب أن نرسم الإطار للمجتمع الأوربي في دول غرب أوربا ؛ لأن هذه الدول كانت صاحبة المجتمع الصناعي وذات التقدم العلمي في ذلك الوقت ، بينما شرق أوربا بما فيه روسيا القيصرية كانت دولاً متخلفة تعيش على الإنتاج الزراعي وحده بالوسيلة البدائية .

أما دول آسيا وإفريقيا فكانت تقريباً كلها بلاداً مستعمرة ، وجه المجتمع الصناعي الغربي ما فيها من إمكانيات وطاقات في الثروة الاقتصادية ، وفي القوة البشرية لصالح الصناعة الأوربية كمصادر للخامات الأولية ، وكأسواق لاستهلاك المصنوعات الغربية .

وكان يقوم توجيه المجتمع الصناعي الغربي — بدفع من أصحاب المصانع ، وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة ، لهذه البلاد لكي تبقى مستعمرات للصناعة الأوربية — على السلطة العسكرية التي تباشر سياسة هذه البلاد ، وعلى التخطيط والتنفيذ لمشروعات في جوانب الحياة لسكانها ، تلحقها بالتبعية لأوربا الغربية .

والتقدم في الصناعة الغربية — بجانب الإصلاح الديني — كان السبب الرئيسي في الاستعمار الأوربي لإفريقيا وآسيا ، كما كان تخلف روسيا (١)

---

(١) أمر « لينين » باحتلال بلاد القوقاز ، وتحويلها إلى اتحاد بروسيا ، ضمن ما يسمى بالاتحاد السوفيتي — أي اتحاد القوى العاملة الثلاثة ، : العمال والفلاحون والجنود — وهي البلاد الإسلامية التي تقع شمال آسيا وفي الجنوب من حدود البلاد التي ضمت إلى روسيا القيصرية قبل ذلك ، وهي بلاد القرم من بلاد المسلمين على البحر الأسود ، وبلاد القوقاز هي بلاد البترول والمعادن ، بينما القرم بلاد الغلال والحاصلات الزراعية .

القيصرية - وليس تعففها أو تخلقها بخلق المستوى الفاضل في المسيحية - هو الذى أقعدها وجعلها عاجزة عن الإسهام في الاستعمار الإفريقى والآسيوى على نحو دول شرق أوروبا في البلقان . ومع ذلك اشتبكت في حروب مع تركيا واستولت على بلاد القرم . ثم بعد الثورة الحمراء استولت روسيا البلشفية في سنة ١٩٢٢ على بقية بلاد القوقاز .

وعن طريق هذا الاستعمار أقيم جسر بين بلاد المجتمع الصناعى - أو الثورة الصناعية - وبين بلاد إفريقيا وآسيا ، تنقل عبره من إفريقيا وآسيا إلى أوروبا الغربية ثروة المواد الخام ، والمجبود البشرى الشاق في استنفاده للطاقات الإنسانية ، والرخيص في تقييمه وتكلفته ، وهو مجهود المواطن في هاتين القارتين لإنتاج هذه المواد وإعدادها للشحن والنقل .

وعلى امتداد سنوات الاستعمار الغربى لإفريقيا وآسيا - ومعظم بلاد القارتين للمسلمين - تكسبت ثروة القارتين الاقتصادية في أوروبا ، بينما شغل فراغها فيهما الفقر والحرمان والمرض ، بجانب أمية التخلف عن الحضارة الماضى فيهما ؛ وعن وعى النهضة الأوروبية وأهدافها . وكانت هناك فجوة بين أوروبا من جانب ، وبين القارتين الإفريقية والآسيوية من جانب آخر ؛ وهى فجوة الرخاء الاقتصادى من جانب ؛ والشقاء من جانب آخر في سبيل لقمة العيش ، كما كانت فجوة الوعى السياسى من جانب ، والتخلف في إدراك المجتمع وأهدافه من جانب آخر .

وعندما نقل اقتصاد القارتين إلى أوروبا . . تكدس في - واقع الأمر - في أيدي رجال الصناعة في البلاد الغربية فيها ، وكذلك في أيدي رجال المال والتجارة الذين توسعوا في الأعمال التجارية والمالية ، وزادت ثرواتهم عن طريق الوساطة في الصناعة سواء في تجارة مصنوعاتهما وجلب المواد الخام إليها ، أو في الإقراض لتوسيع المصانع وزيادة قدرتها على الإنتاج .

ورجال الصناعة في البلاد الغربية كلما زادت ثرواتهم كلما قل عددهم عن طريق المنافسة فيما بينهم ، والعامل القوى في المنافسة :



- زيادة كمية الإنتاج ،
- مع جودة النوع ،
- ورخص تكلفة المصنع .

ودخول « الآلة » في عهد ما يسمى بالثورة الصناعية - منذ نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا أولاً ، ثم في بقية أوروبا الغربية بعد ذلك - جعل منافسة العمل اليدوى في الصناعة - كالمغازل اليدوية - وحرف النجارة والحدادة التى تقوم على المجهود اليدوى معدومة تماماً ، وشل الإنتاج اليدوى في مواجهة الطاقة الكبيرة لمصنع الآلة ، وتحول العمال اليدويون - وقد كانوا ملاكاً في مصانعهم الصغيرة من قبل - إلى أجراء لدى أصحاب الصناعة الآلية الكبيرة .

وفما بين المصانع الآلية كان المصنع الكبير فيها بطاقته الواسعة في الإنتاج أقل تكلفة منه في المصنع الأصغر ، ولذا لم يستطع المصنع الآلى الصغير أن يستمر طويلاً في مواجهة المصنع الكبير ، وآثر صاحبه بسبب قوة المنافسة وضررها عليه أن ينضم إلى المصنع الكبير ويدخل في حمايته ؛ وتكوّنت بذلك الشركات المساهمة الكبيرة .

وهكذا أيضاً بين الشركات المساهمة الكبيرة كانت المنافسة في رخص تكلفة الإنتاج . ولكن هذه المرة ليست عن طريق كثرة الإنتاج - بجانب جودته - ولكن عن طريق تخفيف التكلفة خارج المصنع : سواء في شراء المواد الخام ، أو في تسويق مصنوعات المصنع في الأسواق المحلية أو الخارجية . والعامل الأساسى الآن في التكلفة هو :

- النقل ،
- وضمان عدم التلف للسلع ،
- وفائدة القروض التى يفترضها المصنع أو الوسيط بين المصنع والأسواق ، وهو التاجر .

فكلما كانت أجور النقل ، وفائدة القرض أقل ، وكلما كان الخطر

الناشئ عن تلف السلع المصنعة أو الخام في نطاق ضيق أو منعداً تماماً . . .  
كلما كانت التكلفة أقل ، وبالتالي كلما كانت المنافسة أقوى للصناعة  
التي قلّت تكلفتها عن هذا الطريق .

ولأجل التضييق في نفقات التكلفة في الصناعة وزيادة قدرتها تبعاً  
لذلك على المنافسة ، اتحدت بعض الشركات الصناعية المساهمة واندجحت  
في بعضها ، وكوّنت لها شركات مالية يقطع رأس مالها من أرباح الصناعة ،  
على أن تباشر خدمات النقل أو التأمين على السلع ، أو القروض لتسويقها .

وأصبحت هذه الشركات داخل إطار الصناعة . ثم في تطور العمل فيها  
أصبحت نوعية ، وتقوم بخدمات لغير المساهمين فيها : فأصبح منها البنوك ،  
وشركات التأمين ، وشركات السكك الحديدية والسفن والبريد ووسائل  
النقل الأخرى .

والشركات الصناعية التي أصبحت خدماتها الخارجية ذاتية : من نقل  
وتأمين ، وقروض ، طفت في منافستها على بعض الشركات الأخرى ،  
وعظم أثرها في الإنتاج وفي الأسواق المحلية رفياً وراء البحار . والبعض  
منها امتد نفوذه إلى « الاحتكار » : إما في نوع من الإنتاج أو في تجارة سلعة  
معينة من سلع المواد الأولية ، أو في بعض الخدمات الخاصة كالنقل والتأمين .

وتبعاً لهذا التركز : أصبح رأس مال الصناعة — ويتبعه غالباً رأس  
مال التجارة ، ورأس مال الخدمات المالية — في يد قلة من أصحاب رؤوس  
الأموال . وبالتالي تجمعت لديهم الأرباح الواسعة من استعمار القارتين  
الإفريقية والآسيوية ، وتسخير المواطنين فيهما في خدمة الصناعة الأوروبية  
الغربية .

وأصبح هناك في أوروبا الغربية — ثراء فاحش يتصرف فيه عدد قليل  
من الأثرياء .

كما نشأت حضارة غربية مادية في المدن والمرافق التي تساعد الإنسان  
الأوروبي — صاحب الثراء — على الاستمتاع بالحياة المادية في صورها المختلفة .

### ازدياد فقر الملايين وحرمانهم :

وعند هذه القلة من أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة الغربية وقف مد الثراء الفاحش ، سواء أكان من الأرباح المباشرة أو غير المباشرة ، كما وقف عليها الاستمتاع بترف الحياة المادية .

وكلما قوى تيار هذا المد للثروة البشرية — إذ ذاك — في اتجاهه للتكدس تحت أقدام هذه القلة في عددها من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية ، كلما زاد نفوذها في السياسة الدولية وفي توجيه الفكر والتعليم ، وكلما ازداد من عداهم فاقة وحرماناً ، وضعفاً في رعاية صحتهم وأحوالهم الاجتماعية . وكان عمال المصانع أقرب الآخرين ، ممن عدا أصحاب رؤوس الأموال ، إلى الإحساس بالوضع المزدوج المتناقض الناشئ عن تكدس الأرباح في أيدي قلة من الأفراد . وهو :

● وضع الثراء الواسع والترف الذى هو العبث بعينه في جانب . .

● والحرمان وفقد الرعاية الاجتماعية والاعتبار البشرى في جانب آخر وكانوا في حرمانهم وضيق عيشهم وقلة الاكتراث بشأنهم — مع ما لهم من مجهود يذكر ولا ينكر في أرباح المصانع المباشرة وغير المباشرة — يرون الدنيا في بهجتها لدى أصحاب المصانع ، ويتطلعون إلى المال وهو يسيل بين أيديهم . دون أن يحركهم الضمير للضيق والإهمال والشقاء عند غيرهم .

ولا شك أن طبيعة الإنسان مهما استسلمت فإنها تملك من « الحقد » وهي في ضعفها ما يمكن أن يهز القوى الذى يقهرها على قبول الضعف والضمير . وبالأخص إذا كان صاحب هذه الطبيعة يوماً من الأيام في « منزلة مماثلة » لمن يحمله اليوم على الذل والهوان .

فقد كان هؤلاء العمال الجيل الأول من أجيال الثورة الصناعية في الكثير الغالب من « الحرفيين » و « المهنيين » في الصناعة من مرحلتها الأولى قبل الثورة الصناعية الذين يملكون مصانع صغيرة ، وكانت الأجيال التالية لهم تمثل أبنائهم وأحفادهم الذين كانوا على علم بماضى آبائهم وأجدادهم ( ٢ - تهافت الفكر المادى )

من جانب ، وعلى علم كذلك بحاضر هؤلاء الأثرياء القلة ، وكيف اقتنوا الثروات وحبسوها عن غيرهم .

والطبيعة البشرية إذا حققت ، وساند حقدها الاعتماد على العضلات في العمل كانت أقرب إلى الانفجار والثورة من أية طبيعة أخرى تجد في عملها العقلي متنفساً للحقد إذا ضغط عليها يوماً ما :

- ( أ ) كانت الأمية تسود عمال المصانع .
- ( ب ) وكانت عضلاتهم هي السبيل إلى العمل .
- ( ج ) وكانت أجورهم أقل بكثير من حاجة أسرهم .
- ( د ) وكانت المشقة لازمة لهم في تنقلاتهم وفي مسلكتهم وفي عملهم على السواء .

( هـ ) وكانوا لا يرون في الحياة اليومية إلا ظلام البؤس والفاقة .  
ومع ذلك كانوا يقيمون كما يقيم الرقيق ، ومن لا اعتبار له من البشر .  
... وهكذا كانت نتائج الثورة الصناعية وقيام الرأسمالية الغربية :

١ - استعماراً لبلاد آمنة مطمئنة ، وحرمانها من ثروتها الطبيعية ، وبخس المجهود البشرى لأبنائها المواطنين فيها .

٢ - وإرهاقاً لعمال في المصانع حرموها نعمة الاقتناء ، بعد حرمانهم من نعمة التعليم كما حرموها يسر العيش ومتعة الحياة الإنسانية .

٣ - وتكديساً بين أيدي قلة من الأفراد لثروات لا تنهى - هي في واقع الأمر اغتصاب ١١ تملكه الملايين الأخرى من أموال وطاقات - وترفاً لعدد محدود من الناس : هو العبث ، أو هو الكفر بنعمة الله .

٤ - وتمكناً من سلطة الحكم في المجتمع ، ومن توجيه سياسته لضمان بقاء العامل في وضعه الاجتماعي ، وبقاء البلاد الإفريقية والآسيوية - فيما وراء البحار - مستعمرات للمواد الخام بأثمان زهيدة ، وللطاقات البشرية الرخيصة في نفقاتها .

ووصلت « الرأسمالية الصناعية » في الغرب إلى ذروتها في الآثار والنتائج ،

وهى آثار ونتائج كلها سلبية على البشرية ، حتى ما كان منها أرباحاً طائلة لأصحاب رؤوس الأموال القليلين - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

دعوة كارل ماركس :

وهنا كان كارل ماركس قد نفذ بتفكيره إلى هذا المشكل وأخذ يقيم ظواهره ، واعتبره مشكلاً إنسانياً ، ولكن دخل بالإنسان مجال التقييم المادى ، كما دخل بالسلع المصنعة وغير المصنعة سواء بسواء هذا المجال المادى كذلك :

قيم تكاليف السلعة وربحها . . وجعل الإنسان العامل الجزء الأكبر في حصيلة القيمة المادية . وخرج بنتيجة : أن عامل المصنع مستغل من صاحب رأس المال في الصناعة ، وأبرز في إطار الفكر والفلسفة حدود هذا الاستغلال . ورأى أن حل المشكلة يجب أن يكون :

( ١ ) في مزيد من إثارة حقد العمال على أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة .

( ب ) وفي دعوتهم إلى تكبيدهم الخسائر وإلحاق الضرر بأموالهم ، ومصانعهم عن طريق الإضراب عن العمل ، أو التخريب في آلات المصانع ، أو في تبديد السلع المصنوعة أو الخام على السواء ، تعجيلاً بحملهم على ترك مصانعهم وسقوط النظام .

( ج ) وفي الدعوة إلى الانقلاب والإطاحة بأصحاب رؤوس الأموال في الصناعة وبالنظام السياسى في الحكم الذى يحميمهم ويحمى استغلالهم ، وهو النظام الذى يسمى النظام الديمقراطى أو المباشرة الحرة .

والدعوة إلى الانقلاب يجب - في نظر ماركس - أن تكون عالمية ، أى لا تقتصر على مجتمع رأسمالى دون مجتمع آخر . وإنما يكون الانقلاب هو هدف عمال المصانع أينما وجدت المصانع ، وأينما وجد أصحاب رؤوس أموال ونظام حر يساعد على بقاء الانحراف والاستغلال .

( د ) ثم ألحق الفلاحين بعمال المصانع ، وطلب إليهم جميعاً التعاون

فى إنجاح الانقلاب : الفلاحون ضد أصحاب المزارع الكبيرة ( أصحاب الإقطاع ) . والعمال فى المصانع ضد أصحاب رؤوس الأموال . ولكى يبقى أثر العمال فى الثورة العالمية نصح بتأليف النقابات واتحاد النقابات .

( هـ ) ولكى لا يعود الأمر - فى حال نجاح الانقلاب العمالى العالمى - إلى نظام الإقطاع أو نظام رأس المال من جديد : شدد الدعوة إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة فى الحكم ، وأباح لها كل الوسائل التى تمكنها من القبض على زمام الحكم : من الإرهاب ، وكبت الحريات الفردية ، والاعتقال ، والدفع إلى معسكرات العمل والنفى من مكان إلى آخر ، وغيرها من وسائل إجرامية أخرى مثل : إلغاء الملكية الفردية ، وتفتيت روابط الأسرة والعصبية والقبلية ، وإبعاد المثقفين عن تولى مراكز حساسة فى الإدارة والسلطة ، وبذلك لا تبقى قوة فى المجتمع تحاول انقضاضاً على حكم الطبقة العاملة .

( و ) أما الأخلاق ، وأما الدين ، وأما القانون ، فيجب عدم احترامها وعدم رعايتها : بل يجب محاربتها للمحافظة على ديكتاتورية الطبقة العاملة : إذ يدعى أن « الأخلاق والدين والقانون » من صنع المثقفين لمساندة نظام الإقطاع والنظام الرأسمالى . ثم يقول إنها قد كانت قائمة على عهد الاستغلال للطبقة العاملة ولم تحل - كما يقول - دون وقوع الاستغلال والظلم فيه للعمال ؛ ولذا لا تصلح أن تكون سنداً لحكم الطبقة العاملة وديكتاتوريتها فى هذا الحكم . وهو يعلم جيداً أن الدين فقد تأثيره فى أوروبا منذ أن أصبحت الكنيسة دولة ذات سلطة تمارسها فى مواجهة الدولة وفى خصومة منها . كما يعلم أن الذى مهد لفكره المادى التاريخى هو الثورة الفرنسية من القرن الثامن عشر ، وما أثمرته من فلسفات ضد الدين وضد الكنيسة ، وعندما حان عهده - أى ماركس - انتهت فاعلية الدين المسيحى فى المجتمع ، وبقيت ممارسته طقوساً ومراسيم .

ولاذن يقوم حل ماركس لمشكلة الظلم فى تشغيل العمال ، وعدم رعاية حقوقهم من جانب أصحاب رؤوس الأموال على ما يلى :

أولاً : على تعميق الحقد في نفوس العمال .

وثانياً : على دفعهم إلى الانتقام من أصحاب رؤوس الأموال ، ومن يساندونهم من المثقفين ، وكذلك من رجال الدين ، والدين نفسه والمقاييس الأخلاقية والقوانين المدنية التي كانت تسود المجتمع الإنساني ، وعدم مهادنتهم إطلاقاً في الانتقام وفي وسائله .

ولكى يصب كارل ماركس مشكل العدل مع أصحاب رؤوس الأموال في المصانع ، والرأى الذى يراه حله - على نحو ما نلخص الآن - في إطار من الفكر الفلسفى . . . عمد إلى تبرير « الانقلاب » والثورة ضد النظام الرأسمالى بما يسميه « الاشتراكية العلمية » أو بتلك القوانين الاجتماعية التى يعتقد أن المادية « الاقتصادية » التاريخية تحتتمها .

وما تحتتمه هذه المادية التاريخية - فى نظره - هو صيرورة المجتمع البشرى يوماً ما قريباً أم بعيداً إلى مجتمع عمالى تسقط فيه الرأسمالية الصناعية ، كما أسقطت هذه سيطرة الإقطاع الزراعى قبلها ، أى أنه بسبب الصراع الذى يزكيه الحقد وبواعث الانتقام بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة من جهة ، والعمال العاملين فيها من جهة أخرى ، سينقلب هؤلاء على أولئكم . وبذلك ينتهى الصراع ويصبح المجتمع البشرى مجتمعاً عمالياً عالمياً لا طبقية فيه . ومن أجل بقائه عمالياً يجب أن يكون الحكم ديكتاتورياً للطبقة العمالية وحدها . والتنبؤ بسيادة عمال المصانع على أصحاب رؤوس الأموال فيها : يحاول كارل ماركس أن يخضعه لمبدأ « النقيض » عند هيجل بعد أن يجعل « المجتمع » الإنسانى مكاناً لتطبيقه . على خلاف ما سلك هيجل من قبل ، وأيضاً على خلاف ما سلك « فرباخ » بعده فى مجال التطبيق .

ومفاد استخدام مبدأ « النقيض » : أن كل شئ فى الوجود ينطوى على ذاته ونقيضه معاً . ومن الصراع بين الذات ونقيضها ينشأ أمر آخر غيرهما يجمعهما . . وهذا الناشئ بدوره ينطوى على الذات ونقيضها ، والصراع بينهما ينشأ أمر ثالث غيرهما يجمعهما . . . وهكذا :

صراع مستمر ؛

وتجدد للأمور مستمر . . .

وبتطبيق هذا المبدأ في المجتمع الإنساني — وفي دائرة الاقتصاد فيه — يلاحظ ، كما يقول ماركس — أن مرحلة ما قبل الصناعة ورؤوس الأموال فيها ، كانت الزراعة وأصحاب الأراضي الزراعية الشاسعة .

ومن الصراع بين أصحاب الأراضي الزراعية والفلاحين فيها ، هجرها أصحابها إلى المصانع .

وهنا أيضاً في المصانع : الصراع حتمى بين أصحاب رؤوس الأموال فيها والعمال الذين يقومون بالإنتاج فيها . وعن هذا الصراع لابد أن يهجر أصحاب المصانع مصانعهم ويستولى عليها عمالها .

وهذه هي البشارة الكبرى للعمال في القرن التاسع عشر ، والمنطق نفسه ومصدر القول ؛ للتحرول الحتمى للمجتمع — كما يعتقد — نحو العمالية العالمية . ويطلق على هذه « البشارة » « تقدمية » وعلى ، المصدق بها أو المبرر بها تقدماً ، وغير رجعى ! !

والسؤال الذى يجب أن يشل هنا :

( أ ) أكان انتقال أصحاب المزارع الكبيرة إلى مجال الصناعة باختيارهم وبسبب الربح المجزى فيها ؟ أم كان تحت ضغط الفلاحين الزراعيين ؟

( ب ) وإذا قدر وتحول أرباب المصانع عن استغلالهم المجحف للعمال في المصانع — كما وقع في القرن العشرين في المجتمعات الرأسمالية الغربية — وقاسموا العمال الأرباح قسمة مجزية ، وساهموا بنصيب وافر من أرباح الصناعة والتجارة ، ومؤسسات المال في إقامة المساكن الصحية للعمال ، وإنشاء الخدمات العامة لهم : كالمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة ، والترف ، والنوادي الرياضية ، والطرق ووسائل النقل إلى المصنع ومنه . . . فهل يكون هناك أيضاً مجال للصراع بين الطرفين ؟ وهل يكون الصراع أمراً محتملاً : لأن هناك من يملك ، وهناك من لا يملك ، وهذا نقيض ذاك ؟ ؟



فلا بد أن يكون صراع ، ولا بد أن يفنى أحد الطرفين ويبقى الطرف الآخر عملاقاً ، وليكن العمال دون أصحاب رؤوس الأموال ؟

وعلى أية حال كما أراد ماركس أن يبرر زيادة « الحقد » وإثارة « الانتقام » بين العمال - وهاتان الصفتان تسمى الأديان وكل الفلسفات الإنسانية إلى إضعافهما أو إلى كبتهما في الإنسان ، ليحل الصفاء والتعاون محلهما في المجتمع - تبريراً فلسفياً . . أراد أن يغير فلسفة « هيجل » عن طريق مبدأ « التقيض » على أن تكون هي ذلك المبرر الفلسفي لحض العمال على استعجال « البشارة » وتحقيق « التقدمية » في قيام العمالية العالمية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، بالثورة والانقلاب الدموي .

وخيل لماركس في « حتميته التاريخية » وفي « قوانينها الاجتماعية » وفي « اشتراكيته العلمية » أن :

العامل سيظل في وضعه الثقافي والاجتماعي :

وهو العامل اليدوي والعضلي .

وهو الإنسان المعتدى عليه في الاستغلال .

وهو المظلوم والمحروم والكادح .

كما خيل إليه أيضاً أن : مبدأ « التطور » وهو قانون آخر - شاد به ماركس وقلد فيه « دارون » واستخدمه في الترغيب فيما يأتي به الغد من مجتمع عمالي عالمي - سيزيد من جاذبية المجتمع المرتقب ، وطبقاً لقانون التطور .

كل جديد طارئ هو أفضل مما سبقه .

ألم يكن الإنسان في أصل تطبيق التطور عند « دارون » أفضل من القرد الذي نشأ عنه ؟

فلماذا إذاً تخيل أن التطور سينقل العامل إلى مجال الحكم والسلطة ؟ وأنه سينقله كذلك من مجال العضل إلى مجال الذهن ؟

وهل ثبت عنده تصوره في أن التقدم العلمي الذي نشأ عنه عصر الثورة الصناعية ، سيظل كما حدث بحيث لا يتأتى عصر آخر ، يصبح فيه العامل

اليدوى غير ذى موضوع ؛ لأن الحاجة الماسة تدعو من جديد إلى عامل من صنف آخر ، وهو العامل الفنى المثقف ؟

لقد خيل إلى كارل ماركس : أن القرن التاسع عشر : باستعمارِهِ ، وبظلمِهِ فى استغلال المال ، وبثورته الصناعية . . . سوف لا يخلقه القرن العشرون وقد زال فيه الاستعمار ، وانحسر فيه ظلم استغلال المال ، وحدث فيه الثورة التكنولوجية التى كادت أن تلغى فى الصناعة وفى مجالات عديدة أخرى العمل اليدوى ، وجعلت الآلة مكان الإنسان وأصبح العامل هو ذلك الذى يحرك أزرار الكهرباء من على كرسية فى غرفة مكيفة ، وليس ذلك الذى يحمل على ظهره أثقالاً مما يكال ويوزن ، وفى صدره أنفاس الحقد على رب عمله ، وفى يديه أمارات الكد والكدح ، وفى أسرته الهموم ، وهى هموم العسر والمذلة له ولأولاده .

إن التقدم الاجتماعى الذى طرأ على المجتمع الصناعى فى الغرب فى القرن العشرين — وبالأخص منذ بداية النصف الثانى منه — قلل كثيراً من الفجوة فى العيش ، والمتعة بالحياة والنظرة إلى الإنسان التى ساءت على عهد فلسفة ماركس :

زيادة الأجور والخدمات العامة المتنوعة ، وتحديد ساعات العمل اليومى والأسبوعى والإجازات السنوية ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، وفرص التعليم فى المراحل المختلفة التى تهيأ لأبناء العمال فى المصانع وغيرها . تكاد تجعل المصنع شركة بين العامل وصاحبه ، وليس بينهما فارق إلا أن أحدهما يستخدم كل طاقاته فى الإدارة والثانى يستثمرها فى الإنتاج .

والنظام المبدع فى الصناعة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية — وهو نظام يجعل العامل شريكاً فعلياً فى المصنع بعد تقاعده عن طريق توظيف بعض مدخرات الشركة له فى شراء حصة من الأسهم له ، تدبر عليه من الربح مقدار ما كان يتقاضاه وهو فى العمل — تجعل العامل هو الحذب على نشاط الإنتاج ، وهو الحارس على آلات المصنع ، وهو الأمين على مال الشركة ، وهو الدافع لها فى السبق فى المنافسة .

وهو وضع للعامل في النصف الثاني من القرن العشرين يختلف تماماً عن وضعه في القرن التاسع عشر ، على عهد كارل ماركس .

كيف ينشأ الآن الصراع ؟

وكيف يتكون من قبله الحقْد على صاحب المصنع ؟

وكيف يطالب العامل الآن بالانقلاب والتخريب ؟

وكيف تتحقق « التقدمية » بقيام الحكومة العمالية العالمية ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ؟

إن التقدم التكنولوجي منذ الحرب العالمية الثانية كاد لا يدع لشقاء الإنسان بكده في العمل وباستهلاك طاقاته البدنية مكاناً ، وأخذ يضع الإنسان اليوم في وضع صاحب الحركة بعقله قبل قدميه ، وبتفكيره وعلمه وفنه قبل يده وساعده .

كيف يسيطر الإنسان الآن على أجواء الفضاء ؟ وعلى قاع البحار والمحيطات ؟

وكيف يطوى آلاف الأميال في دقائق أو ثوان ، في خدمة السلم أو في مواجهة القتال ؟

هل يدير الإنسان الصواريخ العابرة للقارات ، وسفن الفضاء ، والطائرات النفاثة وأقمار الاتصالات الصناعية بعضلاته ؟ أم هي « الآلية » والتقدم التكنولوجي ، وتفهم العمل على أسس علمية ، هي التي تعطي الإنسان القدرة بعقله على تحريك ما يريد منها ؟

إنه العامل التكنيكي اليوم وليس عامل العضلات بالأمس .

وقد حلل كاتب ألماني (١) مدى تأثير العمل بالآلية في الصناعة في المجتمع التكنولوجي المعاصر وتساءل : هل انتشار الآلية سيزيد في البطالة في العمل ؟ أم سيخلق فرصاً أخرى جديدة واسعة في مجالات الكسب والعمل

---

(١) في سلسلة : « هنا ما يتعلق بمالك » رقم ٢٥ من قاموس صغير للاقتصاد للسيد Gerhard Leger نشرته مجلة : Quecki الألمانية عدد ١٣ لسنة ٢١ في مارس ١٩٦٨ ص ٣.

معاً ، تستلزم حتماً زيادة في عدد الموظفين الفنيين وإن كانت ستقتصر من عدد العمال العضليين ؟

وإذا كانت نتيجة التوسع في المجال الآلي في الصناعة والخدمات معاً هي زيادة الثقافة الفنية لمواطني المجتمع المعاصر التكنولوجي ، وبالتالي زيادة عدد الموظفين عن العمال وانكماش الثقافة العمالية التقليدية المحدودة ، وبالتالي انكماش عدد العمال اليدويين . . فإن ذلك ينذر ببداية انتهاء عهد النقابات العمالية التي جاء تأسيسها عقب الأزمات المتكررة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال على عهد الثورة الصناعية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ومعنى ذلك : أن فلسفة « العمل » التي قامت عليها الفلسفة الماركسية ، ونظام الحكم الماركسي - اللينيني فيما بعد - ستفقد أهميتها في المجتمع المعاصر وستنتهي قيمتها كلية عند انتشار الآلية في الصناعة والخدمات في مجتمعات الغد . والاشتراكية في نظام الحكم التي تعطي السيادة للعمال التقليديين ، وتعددهم بالحكم في المجتمع . . . لا يصبح أمرها محتملاً ولا تصبح سيادتها ضربة لازب في المجتمع العالمي ، كما تبشر الماركسية ودعاة الانقلاب والثورات الاجتماعية . .

وفيما يلي ترجمة ما كتبه الكاتب الألماني :

« أنت تقف كعامل بجانب إحدى الآلات الميكانيكية ، أو تجلس كموظف على أحد المكاتب ، ومكانك في العمل يبدو لك وكأنه مؤكد لا يفارقك . وبجانب ذلك اخترعت آلات أخرى ميكانيكية يمكن أن تعوض ما تقوم به من عمل ، وهي المحركات الآلية ، وهي غالباً أسرع وأدق في العمل من الإنسان .

هل نقف نحن الآن على حافة « بطالة » عن العمل واسعة النطاق ؟ هل ستهدد « الآلية » وجودنا ؟

لا . . لا هذا ولا ذاك : إن البحوث التي عملت أوصلت إلى أن البلاد التي توسعت في « الآلية » Automation ليس لديها إطلاقاً بطالة في العمل ، ووصلت في الوقت نفسه إلى مستوى رفيع في المعيشة . أما البلاد

الأخرى التى لم تزل تستخدم الطرق التى مضى عليها الزمن فى العمل ، فلديها فى مقابل ذلك بطالة وانحطاط فى مستوى المعيشة .

ومن أجل ذلك فمن العيث أن نتحدى الآلية المتقدمة . وعلى كل حال يجب أن نعيش بهذا الوعى وهو : أن المصانع والمكاتب سيستعاض فيها عن القوى البشرية بآلات ميكانيكية .

وللتعويض والتعادل تنشأ صناعات جديدة :

فالألياف الصناعية تقام أولاً فى البداية .

والكيمياء تتطور دائماً فى سرعة .

وصناعة الذرة لم تكد تولد بعد .

وصناعة المحاسب الأليكترونى : وتقدير المسافات والأوضاع ، وتحديد الاتجاهات على وجه التأكيد . . . تنمو سنوياً بمعدل عشرة إلى عشرين بالمائة . ومنتجات جديدة للاستعمال تتطور .

وفى عدا ذلك أيضاً تنمو وتزايذ مجالات الاقتصاد التى لا تنتج سلعاً ، فالمواصلات والخدمات الطبية والصحية ، وتربية الشعب . . . كلما ارتفع مستوى الرخاء كلما زادت الحاجة إلى القيام بخدماتها .

إن عدد العمال انخفض ، بينما عدد الموظفين زاد . . . فألمانيا :

● فى سنة ١٩٢٥ كان لديها موظفون تعادل نسبتهم فى مجموع القوى العاملة خمسة وعشرين بالمائة .

● وفى سنة ١٩٥٨ وصلت هذه النسبة إلى ثمانية وعشرين .

● وفى سنة ١٩٦٦ زاد عدد الموظفين فأصبحت نسبتهم واحداً وأربعين فى المائة فى مجموع القوى العاملة .

وكل من يأخذ عملاً يجب أن يزيذ فى تثقيف نفسه . والمراكز الكبيرة للصناعة ، ومدارس الشعب العالية يقدمون إمكانيات لهذا التثقيف ، ومن لم يستغل هذه الإمكانيات اليوم يمكن أن يسىء إلى نفسه فى الغد .

ومن أجل ذلك : يجب على الآباء الذين يشعرون بالمسؤولية أن يعنوا منذ اليوم بأولادهم عن طريق المدرسة الجيدة ومركز التدريب المهني .  
وفي ألمانيا الآن يحصل ثمانية في المائة من عدد الأولاد على الثقافة الثانوية ، بينما يحصل في أمريكا ثلاثة وسبعون في المائة من عددهم على الثقافة المدرسية العالية High School .

وفي الجمهورية الاتحادية لألمانيا الغربية ينحدر عشرة في المائة بين الطلاب من عائلات عمالية أو فلاحية ، بينما تبلغ نسبتهم ثلاثين في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية . وعدم الإقدام على التثقيف لم يعد يفترق بسبب القصور في المال ؛ فالدولة في ألمانيا الاتحادية والدوائر الاقتصادية فيها تدفع منحاً للدراسة . وفي النهاية من المفيد أن يباشر الطالب عملاً إضافياً لبضع سنوات ، كي يتبدى مستقبلاً رغداً ورخياً كأحد متخرجي الجامعة .

وفي هذه الأسابيع سيوضع في جميع المدارس الألمانية أساس اختيار الأطفال في سن العاشرة والحادية عشرة للمدارس الثانوية العالية . ومن أجل ذلك يجب على الآباء أن يتحدثوا مع المعلمين في شأن مستقبل أولادهم .  
ونحن بعد الحرب العالمية الثانية قد أدينا عمل البناء بأيدينا ، فهل نحن مستقبلاً سنتمكن من العيش في رخاء ؟ لم تعد تجيب على هذا السؤال « قوة العضلات » بل الذي يفصل في ذلك هي الطاقة الذهنية لمن يباشر العمل اليوم .  
إن كارل ماركس قد ربط تفكيره الفلسفي بأوضاع القرن التاسع عشر الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، ولذا صلاحية اتجاهه في حلول المشاكل يقصر عن أن يتجاوز هذه الأوضاع ويقصر عن أن يمتد إلى القرن العشرين فيعالج مشاكلها .

والثورة البلشفية في سنة ١٩١٧ ارتبطت بتفكير ماركس ارتباطاً مصلحة ، قبل أن يكون ارتباط اعتبار وصلاحية لهذا التفكير . . . ارتبطت به كأسلوب من أسلوب « البرجماتية » في نظام الحكم ، على نحو ما سلكت في « تأجيل » قيام حكومة عمالية ، اكتفاء بوصاية الحزب .

إن ثورة « لينين » في سنة ١٩١٧ رأت في « إلغاء الملكية الخاصة » أقوى أسلوب لفرض الطاعة وتأمين الحكم ، ولكن لم تر فيه تطوراً اقتصادياً يحقق « العدالة الاجتماعية » للطبقة الكادحة . إذ لم يزل العامل في تطبيق النظام الماركسي اللينيني - وقد مر خمسون عاماً الآن على الثورة الحمراء - هو العامل المسخر ، المغبون في أجره ، وفي توفير الخدمات الاجتماعية له . ولأن أجره لا يمكنه من الإنفاق عليه وعلى زوجته ، فرض النظام على الزوجة أن تعمل وأن تترك ولدها للدولة .

وإذا نودى اليوم في المجتمعات الماركسية اللينينية في شرق أوروبا - أو في أى مجتمع يفرض فلسفة ماركس ولينين في إفريقيا أو آسيا - بـ « التقدمية » في نظام الحكم عن طريق التبشير بالقوة العمالية العالمية ، وأيضاً ثورة الطبقة العاملة ، فذلك ينطوى على دعوة إلى رجوع بـ « التطور الاجتماعى » والتكنولوجيا ، والوقوف به عند حد القرن التاسع عشر ، حتى يمكن أن ينكشف الظلم في استغلال العامل من صاحب العمل ، ويبدو البعد في الهوة الحقيقية في وضع كل من العامل وصاحب رأس المال في الحياة ، والشقاء والاستمتاع فيها ، وحتى يمكن أيضاً أن ترى الحاجة الشديدة إلى العمل اليدوى وسيطرته على المجهود الإنسانى في مجالات الإنتاج الصناعى على الأخص ، مع رفاهية أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لهم أثر سوى أنهم يملكون المال .

وعندئذ فقط يكون لفكر ماركس مكان في حل ما بين العامل وصاحب رأس المال من مشاكل ، هى مشاكل الظلم والانحراف في استثمار المال .

إن « التقدمية » التى ينادى بها اليساريون الماركسيون اللينيونيون اليوم هى شعار الاستبداد بالحكم في مجتمعاتهم ، أو هى عمالة لأولئك الذين يساندونهم في البقاء في كراسى الحكم في هذه المجتمعات - الذين سبقوهم إلى تطبيق فكر ماركس في العشرينات من القرن العشرين ، ولم يزالوا يرونه صالحاً للبقاء منذ الحرب العالمية الثانية ، أو منذ الطفرة الواسعة التى طفرها التطور التكنولوجى :

إنه من التناقض أن تلتمس حلا كان بالأمس لمشكل لم يعد له وجود اليوم. ولأنه من الجراءة أن يفرض نظام للحكم الآن : إن صلح للأمس البعيد - لقربه من أوضاعه - لا يصلح اليوم في قرننا العشرين ، لانعدام الصلة بينه وبين الأوضاع الجديدة .

إن ماركس ولينين يعييان التمسك بالدين ويصفان التمسك به بأنه : « رجعية » - أى رجوع إلى الخلف والوراء - مع أن صلاحية الدين لم ترتبط بوقت معين ولا بمشاكل لا تتكرر ، إذ هو للطبيعة البشرية بما لها من خصائص أينما وجدت ، وفي أى وقت كانت . وهدفه أن يحول دون الانحراف في السلوك سواء في المال أو في العلاقات البشرية ، بينما الماركسية قد ارتبطت بمشاكل اقتصادية معينة وأوضاع اجتماعية معروفة خلقتها ظروف خاصة ليس لها طابع الاستمرار ، وهى ظروف القرن التاسع عشر ، والثورة الصناعية التى تبدلت تماماً في القرن العشرين

أفلا يوصف ذلك الذى ينادى بالماركسية اللينينية - وقد اختلفت الأوضاع والظروف الآن ، وذهبت تلك الأخرى التى حملت على الفكر الفلسفى الماركسى - بأنه رجعى ؟ .

وأنه يريد أن تعيد عجلة تاريخ القرن العشرين إلى القرن التاسع عشر ؟ إن الماركسى « التقدمى » (!!) يعيش في صورة الأمس بعد أن حجب عينيه بالتعصب البغيض لاتجاه فلسفى انتهى اعتباره ، عن رؤية التغيير الذى يحدد صورة اليوم والذى سيحدد صورة الغد .





# الصِّراعُ الطَّبَقِيّ

## طَلَبُ لِيَاذَةِ الْحَقْدِ وَالْفُرْقَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ

ومهما كان الظلم الذي وقع على عمال المصانع في أذربايجان من جانب أصحاب رؤوس الأموال ، ومهما كان سوء استغلالهم وعدم رعايتهم فيما يحتاجون إليه من خدمات ، كبشر لهم اعتبارهم وحقوقهم وعليهم واجباتهم . . . فإن ذلك لا يبرر على الإطلاق أن يكون النداء باسم الفلسفة والتفكير الإنساني ، الذي يوجه العمال هو : « الثورة الدموية أو الانقلاب أو التخريب » .

. . . لم تكن الفلسفة في عهد من العهود مصدراً لإثارة الحقد وإذكائه في نفوس فريق من الناس ضد فريق آخر منهم ، ولم تكن دعوة العقل — وهي الفلسفة — للانتقام والتعريض على مباشرة منكر الجرائم والأكاذيب والاختلاق .

هناك أحقاد في النفوس البشرية ،

وهناك دوافع للانتقام ،

وهناك ارتكاب للجرائم .

ولكن وجودها لم يكن باسم الفلسفة دائماً ، وإنما وقع تحت التأثير بالانفعالات وتوتر الأعصاب ، وتقع في صورة فردية ، وليس في صورة جماعية أو طائفية .

وهناك من ضروب الفلسفة ما يبرر الوسيلة من أجل الغاية ، كأنجاه « الماكيافيلية » (١) دون رعاية إلى الجانب الخلق في استخدام الوسيلة ، لكن ذلك في المحافظة على استقلال الدولة ، وعظمتها ، وقوتها ، وليس لإثارة حقد طبقة ضد طبقة أخرى داخل المجتمع الذي تحافظ عليه الدولة .

---

(١) نسبة إلى Maciavelli الفيلسوف الإيطالي ( ١٤٦٩ - ١٥٢٨ ) والذي كان

يرى أن استقلال الدولة وعظمتها وقوتها هو المثل الذي يجب أن يسعى لتحقيقه رجل السياسة بكل وسيلة ، بنقض النظر عن الجانب الخلق في استخدامها .

إن نشأة الفلسفة استهدفت أن محل الفكر الإنسانى — القائم على التروى والتجرد فى معالجة مشاكل الإنسان فرداً ، أو جماعة ، أو مجتمعاً ، التى تواجهه أو تخلقها ظروف بيئته — محل الدين .

والدين أساسه السلم والسلام ، وهدفه الطمأنينة والاستقرار بين الناس ، وليس إثارة الأحقاد والدفع إلى الانتقام ، والتخريب ، والقتل ، والإرهاب ، من جانب فريق ضد آخر .

والفلسفة إذن تنافس الدين فى هدفه وغايته ، وإن اختلفت معه فى السبيل إلى الهدف والغاية ، ولكنه على أية حال ليس سبيلاً إلى إثارة الأحقاد والانتقام ، والدعوة إلى التخريب والقتل والإرهاب .

سبيل الدين : هو الوحي من الله ، وسبيل الفلسفة : هو العقل الإنسانى والحكمة الإنسانية .

ووحى الله هو للناس جميعاً : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١) .

والعقل الذى يتجرد فى حكمه ومنطقه عن الوقوع تحت تأثير الشهوة أو الهوى — وقلما يتجرد من هذا التأثير — أقرب إلى هداية الله فى التعبير عن الحق ، والبعد فيه عن إثارة الخصومة والبغضاء .

ولكن دعوة باسم الفلسفة — كما تصنع الماركسية اللينينية — إلى صراع الطبقات والخصومة والبغضاء بينها ، وامتلاك طبقة وهى طبقة ( البروليتاريا ) السيادة على الطبقات الأخرى ، واحتكارها هذه السيادة : باسم ( ديكتاتورية الطبقة العاملة ) ، كى تتمكن من قهر الطبقات الأخرى وإذلالها وإبادتها . . . هى دعوة لا تتصل بالعقل . اللهم إلا بذلك النوع منه الذى يقع تحت تأثير الهوى والميل إلى فريق دون فريق من الناس ، ويقع أيضاً تحت تأثير الشهوة ، وهى شهوة الانتقام من فريق لصالح فريق آخر .

إن مثل هذا العقل الفلسفى المتحيز لا يستطيع أن يخط طريقاً للسلام والمصالحة فى معالجة مشكلة أصحاب رؤوس الأموال مع عمال المصانع ،

ولذا يوصى بطريق التخريب والانقلاب ، ويطلب أن لا يترك شيء من أصول المجتمع الإنساني في بنائه وتقاليده ، وقوانينه الأخلاقية ، والبشرية ، باقياً يكون له تأثير في المجتمع ، بل يكون « راديكالياً » جذرياً فيما يطلبه ، وما يطلبه هو انهيار تام لمقومات المجتمعات الإنسانية القائمة في حضارتها وثقافتها ، وبناء مجتمع على أنقاضها ، ولم يؤهل لفهم طبيعة الإنسان وسياسته إلا من زاوية الملعدة والفرج ، وهو المجتمع العمالي (١) .

(١) نشرت صحيفة الإيزرفر البريطانية - نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية - في عددها الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ تحت عنوان : « هجوم حاد على حياة الأسرة » ما يلي :  
« بكين - الصين - في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

« إن حركة النقد لانحدار الإنسانية التي أثارها « الثورة الثقافية » امتدت إلى حياة الأسرة كلها ، كما عرف اليوم :

« فصحيفة Wen huipas التي تصدر في « شنجاى » تعلن هذا في مقال لها عنوانه : « مواجهة نقد الأسرة عمل ممتاز » ذلك النقد الذي يوجه هجوماً غير مباشر على ذلك الموقف المثل بالاحترام تجاه حياة الأسرة ، الذي لم يزل يقفه كثير من أفراد الشعب الصينى .  
إن الصحيفة تعلن :

« أن تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات ستكون له نتائج مشمرة ، رغم أنه في بعض الأحيان يكون مثيراً . ويقول المقال : لنأخذ على سبيل المثال حياً من أحياء شنجاى : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية المنظمة نفذت إلى كل الدروب والأقسام كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية بحيث أن الأسرة كسحت بعيداً عنها المثل القديمة ، والعادات والتقاليد ، التي خيمت آلاف السنوات على الحياة . ولأول مرة منذ إنشاء المجموعات الشعبية في الصين تقدم الصينى القديم في تحطيم هذه المثل والتقاليد العادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على أسس جديدة . وقد أكدت الصحيفة أنه الآن - في مقابل الحركات الأسرية السابقة - لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر البروجوازية .

وبناء على ذلك :

يجب على الأسرة أن تتجه إلى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماوتسى تونج » كما يجب أن تملق صورته في كل منزل ، وتقرأ كتبه وتتمى بفكره . وفي الأمور الهامة في الدولة يجب أن تناقش على نحو يكون تفكيره صاحب الفصل والرأى الأخير فيها .  
ومن حيث الطاعة في الأسرة : يفضل أن يكون الخضوع لأولئك الذين تتلق تصاليمهم مع تفكير « ماوتسى تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس الآخرين .

والثورة الثقافية التي اجتاحت الصين سنة ١٩٦٧ استهدفت إزالة كل أثر لثقافة أو لفكر أو لتقاليد أو لقانون أو لاختلاف في المجتمع الصينى الشعبى ، ووضع تعاليم « ماو » موضع كل ذلك . حتى الأسرة لم يعد يعرف فيها زوج ولا والد بعينه ، على نحو الأسرة المعروفة :

( ٣ - تهافت الفكر المادى )

باسم الإنسانية تدعو الماركسية اللينينية إلى إزالة الغبن والظلم عن عمال المصانع في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها تجعل هذه الدعوة قناعاً يستر تحتها تمزق البشرية ، وتشريد الأفراد ، وزيادة الخصومة والبغضاء بينها ، ورفع الاعتبار الإنساني في المعاملة والسلوك ، وفي المواقف التي تتخذها ضد من تسميهم « أعداء الثورة الشيوعية » وهم جميع الناس من أصحاب رؤوس الأموال والأملاك الزراعية والمثقفين عدا عمال المصانع ، وبينهم الأجراء في فلاحه الأرض .

وفي الوقت الذي تخرص فيه الماركسية على أن يكون نداؤها مغطى بالطابع الإنساني ترفع فريقاً من الناس إلى درجة الآلهة في القيمة ، ووجوب الطاعة لهذا الفريق ، وتخفض فريقاً منهم عن مستوى الإنسان في انتقاص القيمة وتجريده عند التعذيب والعمل في معسكرات الاعتقال من كل ما يتصل بالإنسانية بسبب .

● ترفع عصابة الحزب الشيوعي إلى مستوى القداسة والعصمة .

● وتدعو إلى طاعة القمة في هذه العصابة طاعة مطلقة .

● بينما إذ تنكل بأعداء « الثورة » لا تشعر بأى ضمير إنساني عندما تباشر التنكيل ، ولا ترى أى مثقال ذرة مما يسمى « رحمة » أو « عطفاً » في التكليف بالعمل في معسكرات الاعتقال .

والذي يخضع للشيوعية كما يقول دكتور Lesli Weather head هو ذلك الذي يتعلم وفاؤه لذلك الذي مات في سبيل الحريات الإنسانية ، وكذلك الذي ينكر رسالة المسيح في سبيل جعل العالم كله من غير تمييز بين لون ولون ، وطائفة دون أخرى ، ومذهب دون آخر . . . أسرة كبيرة متحدة على محبة الله (١) .

= فالمرأة مشاعة والوالد مشاع ، لذا يجب الطاعة في الأسرة لأن تكون أفكاره مساوقة لأنكار « ماو » وليس لأحد آخر فيها .

(١) في مقال له ظهر في صحيفة Suetpy Times في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ تحت عنوان « تهديد الشيوعية » .

ليس من المساواة فى الإنسانية فى شىء حظرها - الماركسية - النقد والمعارضة لأعضاء الحزب سواء فى الصحف أو الإذاعة ، أو فى فصول الدراسة أو فى قاعات المحاضرات بالكلية والجامعات ، بينما تجعل مقررات الحزب أشبه بتعاليم الكتاب المقدس ، وما تعلمه من أكاذيب واختلاقات فيما يسمى بيانات الحزب تعتبره بمثابة سطور تتلى منه بحجب تصديقها .

إنها إذ ترفع بعض أفراد المجتمع - وهم عصابة الحزب الشيوعى - فوق مستوى الإنسان فى القداسة والطاعة . . تعيد عبادة الأوثان ، وتمجد الوثنية كطريق فى الحياة ، بينما تكفر بدين الله وتسخر من حملة رسالته ! !

وهى إذ تكفر بدين الله وتسخر من رجاله تدعى أنها تخلق الطريق إلى حرية الإنسان واستعادة المستوى الإنسانى الذى له ، وهو ذلك المستوى الذى لا يخضع لسبب أو لآخر إلى ما ينال من كرامته البشرية ، كعبادته لموجود متوهم أو متخيل ، وهو الله .

أليست عبادة الإنسان للإنسان - كعبادة الملايين الذين ليسوا أعضاء فى الحزب الشيوعى للقلة التى هى أعضاؤه - سخرية من الإنسان العابد والإنسان المعبود على السواء ؟

أما السخرية من الإنسان العابد فلأنه أرغم على العبادة ، وعلى أن يحترم إنساناً آخر غيره دون أن يكون هناك للإنسان الآخر ما يحمله نفسياً، وعن إيمان ، على العبادة والاحترام له (١) .

(١) جاء فى المجلة الألمانية der Spiegel فى عدد ٢٩ الصادر فى ١٥ يوليه سنة ١٩٦٨

ص ٤٧ ما يلى :

« نشرت أربع صحف تشيكوسلوفاكية - فى الفترة التى ظهرت فيها أمارات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، على عهد السكرتير الجديد للحزب الشيوعى Dubcek فى آخر شهر يونيه ١٩٦٨ بياناً من ألى كلمة للنقاد والديمقراطيين حددوا فيه الحزب الشيوعى على النحو الآتى :

هو منظمة للسلطة لها قوة جذب كبيرة ، تشد إليها :

( أ ) الأتانيين ذوى الرغبة فى الحكم .

( ب ) والجبنة الذين لا يعرف الجبنهم حد .

( ج ) وأصحاب الضائر السيئة من الناس .

كما أوردت صحيفة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى Kudè , Pmaue أنها : « سألت =

وأما السخرية من الإنسان المعبود فلأن هذا الذى يُعبد لا يتميز فى ذاته على غيره إلا بالنفاق ، وبسلوكه طريق « الانتهازية » فى إعلان ولائه للأيدىولوجية الماركسية اللينينية ، دون أن يؤمن بها فى قرارة نفسه ، كطريق للحياة الإنسانية الكريمة .

إذ يستحيل أن يكون إعلان رأى الإنسان وولاؤه للاتجاه المادى فى الحياة - صادراً عن إيمان نفسى بقيمته فى تحقيق الكرامة الإنسانية والعدل بين الناس :

فالاتجاه المادى ينطوى على طلب المزيد من المنافع المادية لمن يسلك طريقه ، والتمسك به إذن حرفة وتجارة ، وليس إيماناً واعتقاداً .

والشيوعية ساعة أن تعلن أنها : « عقيدة » و « سياسة » تكذب تماماً ، كما تكذب فى إعلانها نسب الإنتاج فى إحصاءاتها الصناعية والاقتصادية التى تصدر من وقت لآخر ، وكثيراً ما تكررهما وتردها .

لا يتحول الولاء للاتجاه المادى إلى عقيدة ، إلا إذا كان معنى العقيدة الاتباع فقط . وعندئذ يكون عضو الحزب الشيوعى - لأنه عضو فى الحزب - معتقداً بالشيوعية والماركسية المادية :

فمن أجل أنه عضو فى الحزب كانت له مصلحة مادية وشخصية فى البقاء فى عضويته واتباع توجيهاته ومقرراته ؛ إذ هذه التوجيهات والمقررات هى لصالح الأعضاء جميعاً الذين يكونون الأسرة الجديدة ذات السيادة ، التى تفوق فى عددها وفى الترابط بينها ما كان للأسر القيصريّة القديمة :

---

= قراءها عن إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة أو إبقائه ، وكان ذلك فى شهر يونيه ١٩٦٨ وذكّرت أن تسعة من كل عشرة من القراء طالبت بالإلغاء ، وواحد فقط من كل عشرة طالب بإبقاء احتكار سلطة الحزب الشيوعى .

ثم استطردت المجلة الألمانية فقالت :

« إن اجتماع الأحزاب الشيوعية الخمسة فى أوروبا الشرقية ، وهى روسيا ، وبلغاريا ، وبولندا ، والمجر ، وألمانيا الشرقية فى « وارسو » عاصمة بولندا فى ١١ يوليه سنة ١٩٦٨ واستدعاهم كبار المسئولين فى « براج » إلى هناك كان لمساءلتهم عما يسمى بـ « ضياع » السلطة من الحزب ( الشيوعى فى براغ ) » .

من عدد في الأفراد ووشائج القربى في الترابط . وهي مصالح شخصية يحققها التسلط في الحكم الذي يباشرونه باسم الحزب .

لكن العقيدة في واقع الأمر ليست هي الاتباع من أجل مصلحة شخصية والحصول على امتيازات فردية مادية ، بل هي التي يضحى المؤمن في سبيل بقائها بها يملكه من مال ، ونفس وولد :

« إنما المؤمنون

الذين آمنوا بالله ورسوله

ثم لم يرتابوا

وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ،

أولئك هم الصادقون » (١).

ولا يضحى مؤمن في سبيل إيمانه بعقيدة ما ، إلا إذا كانت تلك العقيدة مجموعة من القيم الإنسانية الرفيعة التي تُطَمِّئُ روح الإنسان وترضى عقله ونفسه ، قبل أن تحقق شهوة معدته وفرجه .

لا يضحى مؤمن في سبيل إيمانه بعقيدة ما إلا إذا كانت تدعو إلى الإخاء ، والمودة ، والمحبة ، والسلام . . . وليس التنافس من أجل الحصول على متع الدنيا ، ولا إلى الحقْد والنزاع والتخريب وإهدار الكرامة الإنسانية فيما يجب أن تتوفر فيه هذه الكرامة : من الحرية الشخصية في إبداء الرأي ، وفي الحديث ، وفي الكتابة ، ومن الحرمة الشخصية في المسكن ، والملك ، والعرض ، والنفس .

وإن العقيدة المادية من شأنها أن تحمل على المنافسة في المتع المادية ، وبالتالي على الصراع في سبيل الحصول عليها ، وليس على التضحية بها ، كما تحمل على القلق من أجل الاستزادة من هذه المتع ، وليس على الاطمئنان عند فقدها ، وأخيراً تحمل على الحقْد بين الساعين إلى التمسك بها ، بدلا من الوثام والمودة والسلام بين المؤمنون بما هو أرفع من المادة وأعلى من متعها .

الإله المادى وثن ، والإيمان المادى نفاق ، ورفع الحنجرة بهذا الإيمان المادى انتهازية ، والرضاء النفسى به قلما يتحقق . تمويه ذلك الذى تضمنه الماركسية اللينينية على اتجاهها من أنه اتجاه عقائدى ، شأنه هنا شأن ما تدعيه هناك من ملاءمة التخريب واللاإنسانية فى وسائل الإرهاب والتعذيب لأعداء « الثورة » وموافقته للسلوك الأخلاقى الإنسانى .

إن التبعية المادية قد تستغرق الفراغ فى نفس صاحب الاتجاه المادى ، ولكن هذا الاستغراق ليس نتيجة إيمان ، وإنما هو نتيجة عادة وحب للذات . فهو استغراق إذن فى الذات ومطالبها ، وتلك ظاهرة من ظواهر الطفولة البشرية ، وليست ظاهرة إيمانية على أية حال .

فالإيمان بالذات ليس عقيدة ، والإيمان بمطالبها ليس عقيدة : إذ العقيدة هى التى يترتب عليها خير الذات وخير الذوات الأخرى عداها ، والإيمان بالذات وحدها بمطالبها يترتب عليه ضرر ذوات أخرى كثيرة ، إن لم يترتب عليه كذلك ضرر الذات نفسها .

وهنا اعتبار « الإنسانية » الذى يجعله الماركسية اللينينية باعثاً للصراع الطبقي هو فى حقيقة أمره أنانية :

● إنها تطلب للعمال أن ينتقموا من أصحاب رؤوس الأموال ، وأن يؤثروا أنفسهم وحدهم بعائد المال فى الصناعة ،

● كما يؤثرونها بالحكم والتسلط ،

● وأن يعتبروا سلوكهم هذا : سواء فى مباشرة الانتقام أو فى المحافظة على السلطة سلوكاً أخلاقياً وإنسانياً .

وإذا لم يكن ما تطلبه على هذا النحو صادراً من حب الذات والأنانية فأى أمر آخر يكون مصدره ؟ ليس وراء الأنانية إلا المشاركة الجماعية . فهل الانتقام مشاركة جماعية ؟ وهل الأثرة مشاركة جماعية ؟



# الدعوة إلى العدالة الاجتماعية

## النساء للعَدَل في المجتمع

إن نداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية موجه أصلاً إلى رعاية « العمال » في أجورهم لقاء ما يقومون به من عمل في المصانع ، بحيث تكون هذه الأجور متوازنة مع مجهود العمل وأثره في ربح رأس المال ، وبحيث لا يكون لأصحاب رؤوس الأموال القسط الأوفر من هذا الربح دون مقابل ، إلا ملكيتهم للمال .

ونداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية ، هو للحيولة دون الانحراف في استثمار المال ولوضع العمل البشري في الإنتاج الصناعي وضعه السليم ، بحيث يكون الاعتبار الأول :

ولكى يتحقق هذا الوضع السليم للمجهود البشري وللمال معاً ، ترى الماركسية اللينينية أو ترى البلشفية ، أنه يجب أن تنزع مضاد الإنتاج الصناعي — ومعها مصادر المال كلها من أيدي أصحاب رؤوس الأموال ، وتنتقل ملكيته للدولة . والدولة عندئذ هي التي تقدر الأجور وهي التي يتولى أمرها العمال ، وإذن لا يكون هناك مجال للانحراف في استثمار الماء بالنسبة للطبقة العاملة .

والمسألة إذن مسألة قضاء على الانحراف في المال ! وبالتالي مسألة ضمان للحيولة دونه .

فكانت هناك مشكلة وهي مشكلة الانحراف في استثمار المال في الصناعة ، ووجد لهذه المشكلة حل جذري في الماركسية اللينينية ، وهو استيلاء العمال على رؤوس الأموال في الصناعة عن طريق نقل الملكية الخاصة إلى الدولة — وكذا في الزراعة — والاستيلاء على السلطة في المجتمع معاً .

وهذا الحل تعتقد الماركسية اللينينية أن « التوازن » والعدل الاجتماعي سيتحقق في العلاقات بين الأفراد . لأنه طالما يخفى الصراع الطبقي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال عن طريق استيلاء العمال على المال

وعلى السلسلة ، فلن يكون هناك حقد : لأن المجتمع أصبح مجتمعاً عديم  
الطبقات . وعندئذ سيحل محل الحقد في العلاقات بين الأفراد : التعاون ،  
وبحيث يصير إلى تحقيق هذا الشعار : « من كل\* بالنسبة لقدرته إلى كل\*  
بالنسبة لحاجته » وهو الشعار الذى ينتهى إليه تطور المجتمع الماركسى  
اللينينى .

ومعنى هذا الشعار : أنه يطلب من كل فرد الإنتاج حسب طاقته  
والاستهلاك حسب حاجته ، وهو شعار إنسانى جذاب وخادع :

أما إنه إنسانى جذاب فلأن الفرد الذى بذل أقصى جهده فى الإنتاج له  
ولغيره فى المجتمع ، ولا يأخذ منه بعد ذلك إلا بقدر ما يحتاج منه فقط ،  
هو إنسان تمكنت فى نفسه « روح » المشاركة الجماعية ، وهى الروح  
الإنسانية .

وأما أنه خادع : فلأن الفرد الذى يُطلب له ومنه أن يكفر بالله وبالمثل  
والقيم العليا ، ولا يؤمن إلا بالمادة والمنفعة المادية — كما تطلب الماركسية  
اللينينية — يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، ولا يأخذ مما ينتج سوى  
القدر الخاص بحاجته .

... . يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، لأنه يعلم مسبقاً أن عائد  
إنتاجه ليس له وحده ، وقد طُلب إليه أن يؤمن بالمنفعة المادية وحدها .

وهو إذ يقدر له أجر من الدولة دون طاقته فى الإنتاج ، لا يعطى إذن  
للدولة من العمل ومن طاقته فى الإنتاج إلا بقدر ما يأخذ منها من أجر أو أقل .  
وهنا يكون شعار العامل العملى : العمل على قدر الأجر ، أو الإنتاج  
حسب تقدير الأجر .

إن السير فى توجيه طاقة العامل على الإنتاج بما يربط له من أجر ،  
قائم على منطق مادى لا يختلف إطلاقاً ، ويمكن تلخيص هذا المنطق فى  
مقدمتين :

الأولى : المبادلة المادية ، والمنفعة المادية ، والإله المادى ، والقيم

المادية ، هي صنوف المعبودات في وثنية الماركسية اللينينية ، ودون الإنسانية في أسمي صورها ، ودون التعاون الروحي والإخاء البشري ، ودون الإحسان الذي يحمل على الإعطاء أكثر من الأخذ ، ودون الله المعبود وحده ، الذي يدفع إلى الإيمان بالإخاء والمحبة والتعاون والإحسان ، والتعاطف ، والتواد . . . وكل القيم الإنسانية الرفيعة ؛ إذ القيم الإنسانية الرفيعة في نظر الماركسية أوهام ، أو خرافات ، والعقيدة التي توحى بها هي عقيدة وهم وخيال ، والإله الذي يدعو إليها موجود متخيل أو متوهم فحسب .

الثانية : إن الدافع على العمل في الإنتاج مادي ، والأمر المادي شأنه محدد ، لا يخرج عما يقدر به من معايير مادية ، ولذا لا يزيد ولا ينقص عما يقدر به .

وبناء على هاتين المقدمتين : لا يزيد العمل المادي في الإنتاج للإنسان عما قدر به من أجر معين . وعلى قدر الأجر يعطى العامل . ويعطى العمل على قدر الأجر المحدد له . وإذن لا يتحقق « الإنتاج من كل حسب طاقته » . وعندما اتضح خداع هذا الشعار الماركسي واستحال تحقيقه (١)

(١) فقد تحدث سكرتير الحزب الشيوعي الروماني بمناسبة ما يسمى بالهجوم لمدة أربعة عشر يوماً ، على نظام الاقتصاد في رومانيا وعدم كفايته ، كما نقلت حديثه مجلة الاكونومست البريطانية في عددها الصادر في ٢١ يناير ١٩٦٧ ص ٢٢١ تحت عنوان : « التفوق في الاقتصاد الاشتراكي » :

لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما أن بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أنواع السلع وأجودها . إننا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق . إن ضعف نظام الاقتصاد في رومانيا يخفى وراء النسب النظرية والافتراضية في التخطيط في زيادة النمو ( الإحصائيات التخيلية ) .

وقد بدأ الرومانيون يدركون الآن أن هذا الضعف :

( أ ) كما هو في النوع وفي نفقات الإنتاج ،

( ب ) هو أيضاً في كيته .

وقد أبدى سكرتير عام الحزب الشيوعي في رومانيا ( في اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية ) عدة ملاحظات ، لا يمكن معها - كما يقول - أن تتحمل رومانيا طويلاً وتقف بعيداً عن الإصلاحات الاقتصادية التي تجري الآن في دول شرق أوروبا . وليس المجال أن تملن المشروعات القيادية للمصانع التي لها شبه استقلال ، وليس كذلك =

في تجربة الماركسية في روسيا وشرق أوروبا : ، استحدث النظام الشيوعي ما أسماه « بالحافز الفردي في الإنتاج » وهو نسبة في زيادة أجر العامل ، تعطى له سنوياً حسب زيادته في الإنتاج المقنن للمستوى المتوسط للعامل .

والحافز الفردي يدل على أن العامل لم يستجب لشعار الشيوعية في نظام الماركسية اللينينية : « من كل على قدر طاقته . . . » إذ لديه طاقة متوفرة لم يستخدمها في الإنتاج بعد ، ومن ثم قدر له حافز فردي مادي آخر يدفعه إلى استخدام تلك الطاقة المتوفرة — بعد أداء العمل في نظير الأجر المقدر أولاً — في زيادة إنتاجه .

وفيما يذكره سكرتير عام الحزب الشيوعي Caauseseu في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ — كما نقلته مجلة

---

« هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية في الدول الاشتراكية .. إنما هو مجال الكلمات القاسية التي تهز الراسمين في الحزب من سباتهم ، ويعلمون : « أن رومانيا لم تنزل بلداً متخلفاً » . ويذكر في هذا الصدد : أن صنوف الآلات التي صدرتها رومانيا في سنة ١٩٦٤ كان يساوي العطن منها ٤٢٠ جنياً . بالقياس إلى ما يساويه في بلغاريا من ٥٠٠ جنية . وفي فرنسا من ٩٦٨ جنية .

وفي سويسراً من ١٧٢٤ جنية . وأن الفلاحين الذين يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل . ويقول :

إن التخلف كان السبب في ارتفاع الأسعار للإنتاج ارتفاعاً ظاهراً تقريباً إلى ما يعادل النصف في البلاد المتقدمة ، إذا نظرنا إلى الاقتصاد ككل . وكان السبب كذلك في أن إنتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار النصف أو الثلاثة أضعاف عن العامل في إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية .

إن الأيام عديدة تلك التي يطمئن فيها العامل إلى الاحتفاظ بوظيفته ، ومع ذلك لا يسهم في إنتاج الاقتصاد إلا قليلاً . هل يمكننا أن نحول المصانع إلى مؤسسات غيرية ؟

« إن ألفاً وثلاثمائة وسبعين سلعة من الإنتاج أسفرت عن خسارة في العام الماضي بما يقرب من مائتين وأربعين مليوناً من الجنيهات الأسترلينية في عام ١٩٦٦ . بينما يبدو الوضع سيئاً أيضاً في عام ١٩٦٧ ، حيث إن العجز في الميزانية الوطنية يقدر بحوال مائتين وخمسة عشر مليوناً من الجنيهات الأسترلينية » .

الإكونومست البريطانية في ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ (ص ٢٢١) — من تخلف الإنتاج الاقتصادي في روما ، وفي البلاد الشيوعية الأخرى في مقارنتها بالدول الأوروبية الرأسمالية : كفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، ومن زيادة نفقاته ، وقلة جودته ، ومن الشكوى من أن عامل الزراعة لا يعمل أكثر من ثلث الوقت المخصص للعمل ، وأن عامل الصناعة لا يسهم في إنتاج الاقتصاد إلا قليلا ، بينما أيامه التي يحتفظ فيها بوظيفته عديدة ، دون أن يقدم فيها من العمل ما يساوى أجرها . . يدل على أن شعار الشيوعية المتقدم المذكور بقى من غير مدلول ، كبقية شعاراتها الأخرى التي تكرر لها الخداع وليس للتحقيق .

— وإذا كان العامل في المجتمع الماركسي اللينيني وفي الدولة الشيوعية يعطى من العمل بقدر ما يأخذ من الأجر ، وله طاقة أخرى على العمل بعد ذلك يستخدمها عندما يكون هناك حافز فردي آخر على العمل وزاد الأجر المقدر على المستوى المقنن له ولأمثاله . . . .

فهل بالحافز الفردي الآخر يستنفد العامل كل ما له من طاقة ، أم أنه — هناك كذلك — يعطى من العمل الإضافي ما يساوى مقدار الحافز الفردي فقط ؟ وهل الحافز الفردي يصيب كل من له طاقة على عمل إضافي ، أم أنه زيادة مقننة في أجور بعض العاملين لسبب أو لآخر ، دون البعض الآخر ؟ إن « السلبية » التي ترى في مجال العمل الذي تؤجر عليه الدولة ظاهرة لا بد من وقوعها فيما تملكه الدولة من مصادر الثروة القومية ، وهذه السلبية هي التي تشاهد في قلة الإنتاج ، وفي عدم جودته ، وفي كثرة نفقاته ، وفي عدم قدرته بالتالي على المنافسة في سوق عالمية .

إن هذه السلبية ترجع إلى « المساواة » في الأجور ، بينما هناك « الاختلاف »

في الطاقات على العمل لدى الأفراد .

فصاحب الطاقة الدنيا على العمل إن رضى بالأجر المساوى لرفيقه في العمل ، فإن ذلك العامل صاحب الطاقة القوية معه لا يرضى بهذا الأجر ، ثم كذلك لا يرضى بالحافز المادي إن منح إياه ، لأن طاقته على الإنتاج تهيء له في المباشرة الحرة أكثر من أجره وجزائه الإضافي ، وفي الوقت

نفسه تشعره بقيمته كإنسان يتميز بطاقته وخالقيته في العمل ، وهذا أهم لديه من الجانب المادى .

وهنا يكون معيار العدالة الاجتماعية الذى تقيس به الدولة مستويات الأفراد معياراً غير عادل ، وغير مرض بالنسبة لبعض الأفراد على الأقل . . بل ربما يعتقد ذلك البعض أنه ينطوى على الغبن والظلم .

إن نظام الماركسية اللينينية في الحكم - طبقاً لفلسفتها - يتجاوز الأفراد والفروق الفردية بينها إلى « الجماعة » في العمل ، فهو يحشد للعمل كتلا بشرية ، وقلما يعبر ما بين أفرادها من فروق اهتماماً خاصاً ، ويسوى بينها في الأجر طالما يكون يحيط العمل واحداً ، بغض النظر عن الخصائص الفردية التى تبرز في العمل وتدخل في قيمته ، إن كسماً أو كيفاً .

وحرص هذا النظام على ذوبان الفرد في المجتمع والدولة ، والنظر إليه : « كترس في آلة » ومحاولته من أجل ذلك عدم الاعتراف باستقلاله وشخصيته هو الأمر الذى يدعوه إلى إغفال الفوارق الفردية في تقدير الأفراد ، وهو كذلك الأمر الذى يحمل على سلوك « الكم » وتقديره - دون النوع - في إنجاز العمل .

وإذا كانت الدولة في النظام الماركسى هى كل شئ :

( أ ) هى الهدف والغاية ،

( ب ) وهى الخصم والحكم ،

( ج ) وهى صاحبة رأس المال وربة العمل :

. . . فإن الظلم الذى يشعر به بعض الأفراد من أجل تقديرهم في العمل يصير إلى حقد في النفوس على النظام نفسه ، ثم يتبلور في الإهمال والتراخي في العمل ، وقد يتحول إلى انتقام التخريب فيما تملكه الدولة .

- وإذا كان مقياس العدل الاجتماعى في النظام الماركسى اللينينى يؤدي إلى ظلم بعض الأفراد من العمال ، كثر عددهم أو قل - كما رأينا - فإنه يحرم غيرهم تماماً ممن يسمون بأعداء الثورة ، وهم السابقون من أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة ، وأصحاب المزارع الكبيرة ،

ورجال الأحزاب السياسية ، ومعظم المثقفين ، والكتاب والمفكرين ؛ لأن الدولة عندئذ تحول حتماً دون إعطاء عمل لهم تأميناً للحكم ، وإنتقاماً منهم ، وإذا قدرت لهم في أموالهم - التي تحولت إلى ملكية عامة - أرزاقاً ، فإنما لهم فيها ما يكفي فحسب للقمعة العيش .

وهم على أية حال إن لم يودعوا السجون والمعتقلات الخاصة ، ليسوا أحراراً في إقامتهم ، وفي تنقلاتهم على السواء .

وسيطلون في نظر الحكم الماركسي أعداء للثورة : لأنهم ظالما كانوا مملكون مالا ، وإن لم ينحرفوا في استثماره ، وطلما كان المثقفون والمفكرون أصحاب قلم وتوجيه ، ولهم القدرة في أن يعلنوا نقدهم لنظام الحكم ، فهم أعداء حقيقيون للثورة .

وكان ما ليس لدى عمال المصانع والمزارع من :

( ١ ) مال ،

( ب ) ومنهج للتفكير ، وقدرة على الكتابة والبيان . . . هو سبب العداء لهم وللثورة العمالية ، وكان التناقض إذن بين العمال وأعدائهم في :

تناقض المال وعدمه ،

وتناقض الفكر والثقافة وعدمها .

وكان الذي يطلب لأفراد المجتمع الماركسي اللينيني : هو الفقر مستمراً ، والجهل والأمية الفكرية على الدوام ؛ حتى يكون ولاؤهم للثورة مؤكداً .

وإصرار هذا النظام - فيما يسميه بالتمثيل الشعبي في المجالس النيابية والمحلية ، وفي التشكيلات السياسية على العموم - على أن تكون الأغلبية من العمال والفلاحين ، فإنه إصرار منه على اشتراط :

حرمان اليد من المال ،

وفقر الرأس من التفكير ،

وفراغ القلب من الإيمان .

. . لأصحاب هذه الأغلبية .

وإذن طلب الفكر الماركسى اللينينى تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو الذى يخططه. ويلتزم به لا يحقق العدل بين أفراد المجتمع كافة : بل يحرم فريقاً ، ويبخس حق فريق آخر منهم . . . وبالتالي لا يزيل الحقد ، ولا يحول دون الانتقام .

والمجتمع الأوروبى على عصر الثورة الصناعية يوم جشع الفجوة بين أصحاب رؤوس الأموال من جانب ، وعمال المصانع من جانب آخر كان يسلك مسلك « الأنانية » فى التحيز لمجموعة من أفرادها ، هى مجموعة أصحاب رؤوس الأموال ؛ ضد مجموعة أخرى فيه ، وهى مجموعة العمال .  
والماركسية اللينينية عندما تقترح علاج هذه الفجوة - فيما تدعو إليه من تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إلغاء الملكية الفردية - تسلك كذلك مسلك الأنانية والتحيز لفريق من أفراد المجتمع ، وهم العمال ، دون فريق آخر ، وهم أصحاب رؤوس الأموال .

وإذن الرأسمالية أنانية ،

والاشتراكية الماركسية اللينينية أنانية أيضاً .

والفرق بين طريقيهما هو أن الفريق الذى يتحيز له المجتمع فى النظام الرأسمالى غير الفريق الذى يتحيز له المجتمع الماركسى اللينينى .  
وإذا كان العمال فى المجتمع الرأسمالى هم من الضعفاء والمستغلين ، فإن الأثرياء والمفكرين فى النظام الماركسى اللينينى هم أولئك الضعفاء والمستغلون :

ولو أن المجتمع الأوروبى لم يكن أنانياً فى أولاه وفى أخراه ، لما كان هناك مشكل اجتماعى يحتدم فيه الصراع والقلق على نحو ما وجد على عهد الرأسمالية ، ولما طلب من حل لهذا المشكل يزيد فى يؤس الناس ويبقى على الحقد والنزوع إلى الانتقام على عهد الماركسية اللينينية .

والوقاية من حدوث مثل هذا المشكل - وعلاجه إن وجد - هو إذن فى تجنب سبيل الأنانية من جانب ، والعمل على إضعاف الحقد ونزعة الانتقام من جانب آخر .



وكيف نخفف من حدة الحقد ونزعة الانتقام بسببه ؟

لكن كيف نتجنب سبيل الأنانية في المعاملة ؟

نترك مجال النظر الأوروبي ، ونعود بالنظر إلى الإسلام - كطريق للحياة - ونحاول أن نتصور موقفه من هذا المشكل الاجتماعي خاصة - وهو المال في استغلاله - ومن توجيه الإنسان بصفة عامة ليعيش في سلام واطمئنان ، وفي مودة وترابط أخوي مع من يعاشره في أسرته ، وفي مجتمعه المحلي ، وفي المجتمع البشري العالمي :

إن الإسلام يرى أن منفعة المال منفعة عامة لأفراد المجتمع جميعاً ، وإن كانت ملكيته ملكية خاصة : فهو بيد صاحبه ، ولكنه مستخلف عليه من الله . ومعنى ذلك : أن الإسلام لا يمنع الملكية الخاصة للمال ، ولا يحول دون المباشرة الفردية ، بل ربما كان يطلبها أولاً . ولكن يجب على من يملك المال ويباشر استثماره أن يراعى أن للآخرين من أفراد المجتمع المحرومين - دون مقابل منهم - حقاً فيه يتعين أدائه :

« آمنوا بالله ورسوله

وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ،

فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (١) .

ويتول القرآن الكريم كذلك :

« إن الإنسان خلق هلوياً . إذا مسه الشر جزوعاً . وإذا مسه الخير منوعاً .

إلا المصلين . الذين هم على صلاتهم دائمون . والذين في أموالهم حق

معلوم . للسائل والمحروم . والذين يصدقون بيوم الدين » (٢) .

والضمان في أداء صاحب المال حق الآخرين في مجتمعه - تطبيقاً

لاستخلافه عليه من الله - أمران :

( أ ) الإيمان بالله .

( ب ) والتصديق بيوم الدين ، أي بالحياة الأخروية .

— فمن يؤمن بالله يؤمن برسائله وبكتابه ، وقد فرض الله في كتابه استخلاف صاحب المال على ماله لمصلحته الذاتية ، ومصلحة من سواه في أمته ، وهو إذ يباشر استثمار المال عندئذ لا يرعى حق الآخر فيه فحسب — وبالأخص السائل والمحروم — وإنما أيضاً يرعى ما يوجبه الإيمان بالله على المؤمن في معاملة أخيه المؤمن .

لا يبيخسه أجره على عمل يؤديه ، ولا يكلفه أكثر من طاقته في العمل . وإن احتاج إلى عون في أدائه شاركه فيه : «إخوانكم خولكم (خدمكم) أطعموهم مما تطعمون أنفسكم ، واكسوهم مما تلبسون . وإن كلفتموهم بأمر لا يطيقون فأعينوهم على أدائه » .

ولا ينقصه الكيل والميزان في البيع والشراء .  
ولا يخدعه أو يغشه في عقد يتفق معه عليه .  
ولا يكرهه بطريق مباشرة أو غير مباشرة على إنجاز أمر فيه غبن لأحد الطرفين :

« وإلى مدين أخاهم شعبياً ، قال يا قوم  
إعبدوا الله ما لكم من إله غيره ،  
ولا تقصوا المكيال والميزان ،  
إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط » (١) .  
ولا يستوفى إذا اكتمال على الناس ، ويخسر إذ كالمهم أو وزنهم :  
« ويل للمطففين . الذين إذا اكتمالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (٢) .

والذى يستوفى من العامل عمله ، ثم يخسره إذا أعطاه أجره هو مطفف وله الويل في الآخرة .

— والتصديق بيوم الدين دافع آخر ، بجانب الاستخلاف على المال ، نحو الاستقامة وعدم الانحراف فيما جاء في توجيه كتاب الله خاصاً بالمال

والمعاملة ، وبما يدعو إلى الرحمة والشفقة ويحض على التعاون والمودة :  
إذ المصدق بيوم الدين ينتظر جزاء الله عندئذ وهو جزاء المحسن على إحسانه ،  
والمسيء على إساءته . . . جزاء من استقام على استقامته ، وجزاء من  
انحرف على انحرافه .

ولا شك أن عامل الخوف من الجزاء ، كعامل الرغبة فيه - ممن هو  
صاحب الأمر كله في الوجود - من البواعث على إنجاز العمل المتقن  
والسلوك الحسن مع الآخرين :

« اعلّموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثُر  
في الأموال والأولاد ،  
كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً ،  
وفي الآخر عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان ،  
وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور » (١)

ففي هذه الآيات يصور القرآن الدنيا بهذه الصورة الخادعة البراقة ،  
التي ينتهى أمرها إلى « لا شيء » لا ليصرف المؤمنين عن متعتها ، وزينتها  
ولكن ليوجههم إلى أنها لا تستحق التركيز عليها والإيمان بها وحدها ،  
كما لا يدعو شأنها إلى التخاصم والبغضاء فيما بينهم .

ولخداعها كانت مغرية ، ولإغرائها كانت فتنة .  
وهنا كانت مرحلة الحياة فيها مرحلة عابرة ، وفي الوقت نفسه مرحلة اختبار :  
« وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور » .

ولأن الدنيا مرحلة أولى تليها مرحلة حياة أخيرة ، كانت هذه المرحلة  
الأخيرة إما مرحلة عذاب شديد لمن انحرف في المرحلة السابقة في سلوكه  
والتعامل معه ، أو مرحلة مغفرة من الله ورضوان منه لمن استقام واتبع  
ما أنزل من عند الله في تصرفه .

---

(١) الحديد : ٢٠

وبالإيمان :

( ١ ) بالله ،

( ب ) وباليوم الآخر ،

... لا تقوم مشكلة اجتماعية كذلك التي قامت في المجتمع الغربي الصناعي بين أصحاب رؤوس الأموال ، والعمال في مصانعهم ، وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى حل كمثل الحل الذي تفرضه الماركسية اللينينية :

إن الأثرياء من المؤمنين بالله لا يتحول ثراؤهم مهما عظم — يوماً ما — إلى « رأسمالية » لأن الرأسمالية ليست هي ملكية المال الوفير ، ولكنها الإساءة إلى الغير بسبب ملكية المال ، قل أو كثير :

« فالربا » هو : رأسمالية ، وإن قل ماله .

وثروة الصحابي عبد الرحمن بن عوف ، وكذا ثروة الخليفة عثمان ابن عفان — رضي الله عنهما — على ضخامتها ليست رأسمالية ؛ لأنهم لم يسيئوا استخدامها ، ولم ينتج بسبب ضخامتها ضرر لأحد . . . بلى على العكس : كانت منفعتها عائدة على المسلمين جميعاً . وأيضاً فإن المؤمنين مطالبون في أموالهم بالإنفاق منها على غيرهم من أفراد الأمة إنفاقاً لا يقابله إلا وجه الله ، ولا ينفقون منها على أنفسهم إلا بقدر حاجتهم إلى الإنفاق :

« . . . ويسألونك ماذا ينفقون »

قل العفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تفكرون » ( ١ ) .

فالآية توضح أن حدود الإنفاق لوجه الله هي فيما يزيد عن الحاجة الخاصة لصاحب المال إلى مال .

والإسلام يعبر أهمية كبرى . . . لأن يكون الإنفاق في سبيل الله فيما وراء الحاجة مرتبطاً بإرادة صاحب المال واختياره ، وليس عن طريق الإكراه والإلزام . إذ أخص ما تتميز به إنسانية الإنسان هو المشيئة والحرية الفردية . والذي يعنى القرآن بالترغيب في الإنفاق ، دون الأمر بالإلزام :

« وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين » ( ٢ ) .

... فالآية ترغب في الإنفاق لصالح الأمة ، في غير مقابل من أحد ،  
إلا وعد صاحب الملك كله وهو الله سبحانه وتعالى : « فهو يخلفه ، وهو  
خير الرازقين » .

ولأن قضية الإنفاق إذن فيما وراء الحاجة في سبيل الأمة — أو سبيل الله —  
تعتبر قضية بدئية ، وتكاد تكون صفة ملازمة للإيمان بالله ، جاء تعبير  
القرآن تعبيراً إخبارياً :

« ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ » (١) .

.. كما جاء في وصف المؤمنين :

« وأمرهم شورى بينهم

ومما رزقناهم ينفقون » (٢) .

... مما يشعر بأن الإنفاق لصالح الآخرين — عدا الذات — أمر مفروغ  
منه ، طالما وجد الإيمان صفة للمؤمن ، أو للجماعة المؤمنة على حد سواء .

وإذ قرن القرآن في وصف المؤمنين كأمة وجماعة هنا صفة : إنفاق المال  
لوجه الله بالشورى بين المؤمنين في أمورهم في الدنيا ... فلكى يوضح :  
أن الشورى في علاج شأن المؤمنين لا تقل أهمية عن إنفاق المال وراء  
الحاجة لإصلاح أمرهم وسد منافذ الحقد في صفوفهم .

وإن إنفاق المال لا يقل كذلك أهمية عن الشورى ، إذا ما أريد للأمة  
الإسلامية أن تكون أمة متماسكة وقوية في مواجهة ضعف داخلي أو اعتداء  
خارجي .

والإسلام بعد هذه الإشارة القصيرة إلى بعض آيات القرآن الكريم ،  
لا يترك في حياة المؤمن به فراغاً يشغله بالانحراف في استثمار المال ، على  
نحو يضر الآخرين معه في مجتمعه وأمته .

إذ نهيه عن :

« التططيف » في المال من جانب ،

وطاب إنفاق العفو في سبيل المصلحة العامة من جانب آخر :

. . . يجعل من المؤمن به إنساناً غير أناني ، كما يمكن من نفسه الروح الجماعية ، التي تدفعه إلى تحقيق أسس السلام ، والاطمئنان بينه وبين الآخرين معه في مجتمعه ، وهي التحاب ، والتعاطف ، والتواد ، والتعاون ، والترابط .

وعن هذه « الروح الجماعية » - وليس عن إعلان شعار الاشتراكية - لا يقوم « صراع » بين الطبقات ، لأن الجو لم يهيا له ، وأرض المجتمع غير صالحة لتنبئ بذوره .

وأيضاً بهذه الروح الجماعية الإسلامية وحدها - وليس بالماركسية اللينينية - تصفى مشكلة الصراع الطبقي إن وجدت في جو يساعد عليه ، وهو جو « الأنانية » وسيادتها ، وهو ذلك الجو الذي يهيء القيام للنظام الرأسمالي ، وكذلك الجو الآخر الذي يصاحبه الفلسفة المادية التاريخية لماركس وتلاميذه في محاولتها إنهاء هذا الصراع .

ولولا أن النظام الرأسمالي تسانده القوة ، وهي القوة العالمية الأولى في وقتنا الحاضر . . .

. . . ولولا أيضاً أن النظام الماركسي اللينيني يقوم على بطش القوة وإرهاب اللاأخلاقية المادية ، وهي القوة العالمية الثانية في وقتنا الحاضر كذلك : . . . لكانت الفوضى التي لا تنتهي آثارها من سفك الدماء في قتال لا تحدد أطرافه ، ومن خصومة يشتد أمرها ، كلما مر عليها الزمن في مجتمعات الشرق والغرب على السواء .

إن وجود النظامين في الحكم ، وهما النظام الرأسمالي والماركسي اللينيني ليس لقيمة فلسفتها ذاتياً ، بل لقوة الذرة والصاروخ ، وهما قوة غير عادية لم يشهدها التاريخ البشري من قبل .

أما الإسلام : فلا أنه يعتمد على « المشيئة الحرة » في إيمان المؤمن - وقد حد من هذه المشيئة إكراه انبثق من النظامين لنظامه في مجتمع المسلمين -

فلا يستطيع أن ينافس أحداً منهما ، فضلاً عن كليهما معاً ، وبالتالي لا يستطيع نظامه أن يظفر في إنسانيته أمام الصيحات المستمرة التي تطلقها أجهزة الإعلام المختلفة في حروب أيديولوجية لا يحمد أوارها ، لهذه الأيديولوجية أو لتلك ، ضد الأيديولوجية الأخرى .

وضعف الإسلام ليس بضعف نظامه للحياة ، ولكن بضعف المسلمين في تبعيتهم لإحدى الأيديولوجيات الأجنبية ، ثم بضعف استطاعتهم على الاستقلال في تقييم نظم الحياة ، وفي مقدمتها : الإسلام .  
إن الإسلام إذ ينهى عن :

« التطفيف » يمهّد الطريق لتحقيق العدل في المعاملات المالية ،  
وإذ يطلب إنفاق « العفو » من المال يحمل على سلوك طريق الإحسان .  
. . . والإحسان فوق العدل والتوازن الاجتماعي : إنه يحمل على العطاء  
أكثر من الأخذ ، والأداء أكثر من الطلب ، وذلك هو سبيل السلام وقوة  
التضامن .

إن « الأنانية » كانت — وما تزال — مصدر الشر في النفس البشرية  
والمجتمع البشرى على السواء .

وإن « الروح الجماعية » الناشئة عن الإيمان بالله واليوم الآخر كانت  
— وما تزال — مصدر الخير للإنسان والمجتمع الإنساني معاً .

والعبرة هي بالطريق الذي يحد من « أنانية » الفرد ليصلح المجتمع ،  
وليست العبرة باسم الفلسفة وزمن صدورها ، ولا بوقوع الإسلام في وقت  
مضى وانتهى .







# النظرة إلى الحرية الفردية

## دعوة إلى إفتاء الفرد في المجتمع

يتحدث النظام الماركسي اللينيني عن : « الحرية السياسية » للفرد ، وعن الديمقراطية الشعبية كنتيجة مقررة لتحويل « رأس مال الأفراد » إلى « رأس مال الدولة » ونقل ملكية المال الخاص إلى ما يسمى بالقطاع العام . ويعمل تقرير هذه النتيجة ، وحتميتها بزوال « استغلال رأس المال » إذا ما تم هذا التحويل .

و « استغلال » رأس المال في نظر الماركسية إذن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بملكية الأفراد للمال ، كما أن زوال هذا الاستغلال في نظرها أيضاً مرتبط ارتباطاً تاماً بملكية الدولة للمال .

فإذا تحولت ملكية المال إلى الدولة — أصبح عندئذ — في نظر الماركسية اللينينية — للأفراد حرية تامة في التعبير وإبداء الرأي ، وأصبح الذين كانوا لا يملكون هذه الحرية من قبل — من الذين يعملون كأجراء لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة — يملكونها الآن بعد التحول .

أصبحت لجميع أفراد الشعب حرية في التصويت ، وفي اختيار الزعماء والقادة ، بل وفي توجيه دقة الحكم ، وفي التشريع ، وفي تحديد أهداف الدولة .

أصبح لكل فرد أن يقول ما يشاء ، وأن يعبر عما يريد ، دون رهبة وبلا خوف من بطش حاكم ، أو من حرمانه من العمل والأجر عليه .

وفي نظر الماركسية اللينينية إذن أن أصحاب رؤوس الأموال في الشركات والمصانع ، وكذا أصحاب الإقطاع في الزراعة ، هم وحدهم مستعبدو الشعب

وجلاذوه ، وهم أصحاب السخرة ومهلبو كرامة أفراد الإنسانية . . هم الأعداد الحقيقيون للشعب ولجماهيره . . .

أما الدولة فهي الأب الحنون الأعلى للمجتمع ،  
. . . وهي صاحبة العدالة الاجتماعية فيه ،

. . . وهي الراعية للكرامات والقيم الإنسانية ،

. . . وهي الضامنة والمتكفلة للجميع بحياة أفضل وحرية غير مقيدة .

حقيقة إن الأفراد قد يطفون بمالهم . . « إن الإنسان ليطنى . أن رآه

استغنى » (١) .

وحقيقة أنهم قد يسخرون غيرهم عن طريق ما يملكون .

. . . وقد يحفنون بحقوق هؤلاء الغير ويقصرون في رعايتهم ، وفيما

يجب أن يكون عليه وضعهم كبشر ، وفيما يجب أن تكون عليه العلاقة الإنسانية كذلك بين فرد وآخر ، ومواطن ومواطن ، في مجتمع واحد تسوده قيم واحدة وأهداف واضحة .

. . . ولكن عندما تتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة ، وتصبح الدولة

هى المالكة ، أو يصبح رأس المال فى الدولة ملكاً لجميع الأفراد . . . من الذى يتصرف فى هذا المال ؟ تصرفاً أخيراً ؟

أو بعبارة أخرى : من الذى يصبح من بين الأفراد صاحب المنح والحرمان لغيره من هذا المال ؟

أيصبح جميع الأفراد فى المجتمع عندئذ أصحاب صلاحية للأخذ والإعطاء من هذا المال وأصحاب أهلية فى توجيهه ؟

أم يصبح عدد محدود من الأفراد ينتهى إلى فرد واحد ، وهو صاحب الصلاحية والأهلية فى التصرف فى « رأس مال الدولة » ، وهو صاحب النفوذ والكلمة الأخيرة فى توجيهه فى الدولة ، فى الحزب أو المكتب السياسى ؟

لا يمكن أن يكون جميع أفراد المجتمع فى النظام الماركسى اللينينى عندما تصبح الدولة هى صاحبة رأس المال فى المجتمع دون الأفراد . .

أصحاب صلاحية وأهلية في التصرف في رأس المال العام عندئذ ، وإلا كانت الملكية العامة مصدر فوضى وخصومة ونزاع ، بدلا من أن تكون مصدر سلام وتعاون كما يدعيه النظام نفسه . وإلا كانت الملكية العامة أيضاً مثار حرب أهلية لا ينتهى أوارها .. وإلا كانت كذلك نهياً مباحاً .. وأخيراً كانت تخريباً للملكية نفسها ، وإتلافاً للاقتصاد القومى كله .

« وحزمة » الأفراد التى ينتهى أمر التصرف فيها إلى واحد يزعّمها ، لا يبعد أن يكون شأنها شأن الأفراد المستغلين من أصحاب الملكيات الخاصة فى النظام غير الماركسى ، وهو النظام الديمقراطي الحر ، على نحو ما يصوره دعاة الماركسية .

لا يبعد أن تكون « حزمة » الأفراد هذه فى استغلالها للقطاع العام والملكية العامة على نحو غير مألوف إلا فى الإقطاع على عهد الحكم المطلق أو النظام القبلى . ... تتخذ هذه « الحزمة » أو هذه العصابة من رأس مال الدولة مصدراً للإتفاق واضح الانحراف على :

شلل المحاسيب فى متعهم فى القصور والرحلات وفى الترف من كل لون . وعلى الأفاقين ممن يقومون بالأعمال غير الأخلاقية ضد المواطنين لتمكين نظام حكمهم من البقاء والاستقرار .

على المنافقين ممن يروّجون تصرف النظام ويبررون قبوله . . . وعلى أجهزة المخابرات فى الداخل والخارج ، لتصيد المعارضين لنظام الحكم والعمل على إسكاتهم بإبادتهم أو بتعذيبهم . . . وعلى الشرطة السرية .

... وليس أخيراً على الجماعة المسلحة التى يطلق عليها اسم الجيش . وهى جماعة تستمتع بامتيازات عن المواطنين الآخرين ، قائما كان يستمتع بها جيش احتلال فى عصر من العصور ، فى مقابل عرضها لعضلاتها فى المناسبات ، أو عندما يقتضى الأمر ، من التخويف والإرهاب للآخرين . ومع ذلك لا يمكن :

معارضة هذه « الحزمة » ،  
ولا الإعلان عن انحرافاتها ،

ولا النقد المباشر لسلوكها .  
لأن جميع وسائل الإعلان في عصرنا القائم تسيطر عليها هذه « الحزمة »  
ولا تدع متنفساً فيها لرأى آخر غير ما تراه .  
ولأن هذه « الحزمة » من المتسلطين باسم اللينينية أو الشيوعية تملك وحدها  
التصرف في « رأس مال الدولة » أى ملكية القطاع العام بالإعطاء والحرمان ..  
كان جميع الأفراد الآخرين من المواطنين أشبه بالأجراء الذين يتحكم فيهم  
رب العمل ، ولا يملكون معارضته أو مناقضة لرأيه ولو بالتعبير الهادئ ،  
وعليهم فقط أن يطيعوه طاعة عمياء ، سواء في قبول قيمة الأجر أو في قبول  
نوع العمل الذى يحدده هو . وعندئذ يصبح « رأس مال الدولة » في النظام  
الماركسى مصلواً لسيادة المتصرفين فيه من القلة المتسلطة ، كما تصبح له  
فاعلية لا تحد في الإكراه على العمل وقبول الأجر عليه .

وهنا لا يكون تحويل رأس المال من الأفراد إلى « الدولة » كما يطلب  
النظام الماركسى اللينينى مقدمة للحرية الاجتماعية التى تتمثل في :  
التعبير الحر للأفراد ،

والنقد الحر لسلوك السياسيين والقائمين بشأن الدولة .

... بل هو يصبح أداة للتسخير والهوان والمذلة ، كما هو وسيلة للإرهاب  
والتسلط وذلك لا يتفق إطلاقاً مع الجو الذى يهباً للحرية الاجتماعية والسياسية  
كما ينبغي .

إن تحويل رأس المال من أيدي الأفراد إلى « رأس مال الدولة » في النظام  
الماركسى اللينينى إذن هو يهيئ فرصة الطاعة المطلقة تجاه « الحزمة المتسلطة »  
على المواطنين الآخرين ، وينقل لأفراد هذه العصابة « قلبية الشرك » التى  
كان يمنحها المشاركون فيما مضى في المعتقدات الوثنية لآلهتهم ، خوفاً من  
ضررهم وأذاهم ، أو طمعاً في عطائهم ورضاهم .

ويصبح أفراد هذه « الحزمة » كالآرباب ، التى يزعمها رب أكبر ،  
يدين له الجميع بالولاء ، خشية جبروته وانتقامه .

وعلى جميع العابدين لهذه الأوثان أن يبقوا في تقربهم وولائهم ، وألا يحركوا في جوانب صدورهم إلا الرضا والبقاء على عهد الربوبية المقدسة لهم (١).

وتنقل بذلك إلى الحزب الشيوعي في أى نظام ماركسي لينيني - وهو الذى يمثل هذه الزمرة المتسلطة ، كما تنقل إلى الأيديولوجية الماركسية نفسها - قدسية الكنيسة الأرثوذكسية ورجالها ، وقدسية الكتاب المقدس وما يتضمنه من وصايا ، تلك القدسية التى كانت تعرف في النظام الكنسي المسيحى في روسيا القيصرية ، قبل قيام الانقلاب الدموى البلشفي في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهو الانقلاب الذى أطاح بنظام ثورة فبراير من العام نفسه ، وبالتالي أطاح بالحكم القيصري كله .

---

(١) على أثر الحركة التحريرية التى قامت في تشيكوسلوفاكيا في فبراير عام ١٩٦٨ ومحاولة ضغط الاتحاد السوفييتي للإبقاء على النظام الشيوعي . . . عقد اتفاق بين زعيم الحزب التشيكوسلوفاكي Dubchik والاتحاد السوفييتي - أوردته مجلة نيوزويك News Week في عدد ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ على النحو التالي :

- « إن رئيس الحزب التشيكوسلوفاكي قد دفع الثمن باهظاً للحيلولة دون الغزو العسكري السوفييتي في نظام حكمه الحر ، وذلك طبقاً لمصادر أوروبا الشرقية .
- إذ وجب عليه أن يعطى السوفييت ضماناً وتأكيذاً لست نقاط :
- ضمان استمرار نظام الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي .
- عدم إنشاء ملكية خاصة في الصناعة .
- تقييد حرية الصحافة .
- الخضوع لخلف وارسو .
- عدم مراجعة الحكم السوفييتي فيما مضى وإظهار عيوبه .
- صداقة إيجابية بين تشيكوسلوفاكيا وجيرانها من البلاد الشيوعية .

ومن النقاط الثلاث الأولى يتجلى مدى حرص الحكم الماركسي اللينيني على السيطرة على رأس المال الذى أصبح « رأس مال الدولة » وعدم مشاركة التنفوذ عن طريقه لغير أعضاء الحزب الشيوعي ثم مدى الحرص على آتية حرية الرأي والنقد ، وفي الوقت نفسه مدى المحافظة على قدسية التصرف للزمرة الحاكمة .

... ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يحول دون ضرورة « رأس مال الدولة » إلى مصدر للاستغلال البشع ، والانحراف الواضح ، والتحكم السافر ، وإكراه المواطنين على الطاعة والخضوع .

... ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يوقف تحول «المجموعة» أو العصابة التي بيدها الحكم إلى « أرباب وآلهة » ، ولكن من البشر الذين لا يحسنون صنعا ، وإن كانوا يستطيعون :  
التخريب في الاقتصاد القومي .

والإفساد في العلاقات بين الناس .

ونشر اللاأخلاقية في سلوك الأفراد .

والحجر على التفكير المستقيم .

وإعلاء صوت الإرهاب والتعذيب لمن يخالف بالرأى بكلمة ينطق بها أو يكتبها ، أو يهمس بها في مجلس خاص .

... ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يحول دون التسخير الجماعي للأمة أو للشعب ، الذي قفزت لحكمه عصابة تتحكم فيها كل غرائز النهم والسيطرة والحكم والاستغلال في أسوأ صورة .

... بل على العكس : إن إلغاء الملكية الفردية وتكوين ما يسمى « بملكية الدولة » أو بالقطاع العام أو « بالملكية العامة » أو « بملكية الشعب والعمال » وغير ذلك من الأسماء الخادعة ... - ليست على القطع - طريقاً لازدهار الاقتصاد القومي ، ولا لرفع مستوى المعيشة ، بقدر ما هو طريق معبد للاستغلال الجماعي لصالح مجموعة أو عصابة يتسلط عليها فرد .

وإذا تحكم التسلط وسادت غرائز النهم والجشع والإفساد والتخريب . . فليس هناك سبيل إطلاقاً إلى ما يسمى بـ « الحرية الاجتماعية » التي يدعيها النظام الماركسي اللينيني .

إن رق الأفراد وجد في عصور الجاهلية ، ولكن رق الجماعات واستعبادها وجد في ظل النظام الماركسي اللينيني وفي القرن العشرين .

كيف تكون هناك حرية فردية في التعبير ، والنقد ، والانتخاب ، في ظل هذا النظام ، وهو يفرض قداسة للحزب الشيوعي ولتصرفاته ، ويجعله يعلو الدولة التي هي بدورها تعلى قيم الأفراد ووجودهم في هذا النظام ؟ .

كيف تكون هناك حرية انتخابية في اختيار زعيم الحزب أو رئيس الدولة ، وهو مؤله أو شبه إله ، لا يمكن أن يحدث بخاطر مواطن في ظل هذا النظام نقد « تصرفه » أو تخيل « لصورته » على الحقيقة ؟ ! .



إن الحرية الفردية في التعبير ، والنقد مرتبطة حقاً بالسيادة على المعدة ، ولكنها لا تتحقق إلا بسيادة الفرد على نفسه ، وليست بسيادة « الدولة » التي تتجسم في الواقع في النظام الماركسي في عصابة معينة محدودة ، وفي زعيم يتزعم هذه العصابة بكل أساليب الإغراء والإرهاب ، وليس بأسلوب الاستقامة في التفكير والتصرف والتوجيه ، وهو أسلوب الإنسان المهذب .

إن الذي يسود على معدته وعلى غرائزه يمكنه أن يعبر تعبيراً حرّاً غير خاضع فيه لأي مؤثر ، سوى ما يؤمن به هو - وسوى ما يعتقد - لأنه الذي يسود بذاته وبما يملك من إرادة قوية .

وسبيل الإرادة القوية ليس إذلال « الدولة » للفرد ، وليس استغلال جماعة الحزب الشيوعي في النظام الماركسي للفرد ، وليس كبت هذه الجماعة لشخصية الفرد ، وجعلها ترساً في عجلة ، وليست مطالبته بتأليه الزعيم الحاكم وتقديسه : لأن تلك كلها وسائل إضعاف وليست مصادر تقوية .

... وأما الأمر الذي يمكن الفرد من قوة الإرادة ، وبالتالي يمكنه من السيادة على نفسه وشهوته وغرائزه ، ومن توجيهها توجيهاً سليماً إنسانياً . . هو في عبادة الصوم في الإسلام في الدرجة الأولى .

فهى وحدها التي تجعل منه إنساناً يكون له اكتفاء ذاتي بالرقابة على تصرفاته وهي رقابته على نفسه . ومن بين هذه التصرفات إمساكه اليوم كله عن الأكل والشرب ، وعما يمنع الإنسان عادة مدة شهر رمضان . . من بين هذه التصرفات الاستمرار في الحرمان الذي فرضه على نفسه مدة معينة

بإيمانه بالله ، إيماناً لم تشبه كراهية ولا إجبار . وبالرقابة على حرمان المعدة فترة معينة يصبح الحرمان أمراً ميسوراً - إن فرض على الإنسان - في وقت يخير فيه بين حرية الرأي ، أو الحد من مطلوب المعدة وشهوة النفس .

ثم يأتي في العبادة الإسلامية بعد ذلك دور الزكاة ، وهو دور إرادى كذلك ، لأنه إعطاء مال تشج النفس عادة في سبيل جمعه واقتنائه عن رضا ومحبة وطوعية .

فالمال مُتَمَتِك ثم يُتَنَازَل عنه ، ومتعة الحياة : وبالأخص متعة البطن والفرج تشهى ثم لا ينظر إليها وتعف النفس عنها ، وتصبح أمراً غير مرغوب فيه بفعل الإرادة والإيمان .

وبقية العبادات الإسلامية - وبالأخص الصلاة - تُسهم بلاشك في صفاء النفس ، وصفاء العلاقة بين المؤمن وربّه . ذلك الصفاء الذى يتيح لإرادة الإنسان أن تقوى وأن تتحكم في السيادة على المعدة والفرج ، وبالتالي يتيح للإنسان صاحب السيادة على نفسه أن يعبر تعبيراً حرّاً في غير خوف من معدته - والتهديد بعدم ملئها ، وفي غير اكتراث بمن معه لقمة العيش - أهو صاحب رب العمل في النظام الرأسمالى أم الدولة في النظام الماركسى بعيداً عن التأثير به ؟ .

إن التربية الإسلامية على منهج الإيمان بالإسلام هى وحدها مصدر التوجيه السليم لحرية الفرد في التعبير ، وهى الضمان أيضاً لمباشرة هذه الحرية . . ثم هى في الوقت نفسه الضمان لعدم الطاعة والولاء لجماعة تتحكم في الرقاب بشعارات خادعة ، وتحت تأثير استخدام العضلات ، ووسائل الإرهاب والتعذيب . ثم هى أخيراً الضمان لعدم استغلال الإنسان للإنسان عن طريق التحكم في المعدة ولقمة العيش ، سواء أكان المستغل صاحب المال ورب العمل ، أم كان « الدولة » التى نُقِلت إليها ملكية المال ، وأخذت لنفسها حق الوصاية على الأفراد ، باسم « الاشتراكية العلمية » ونظام « لينين » .





# فلسفة الماركسيّة اللينينيّة

## طريق إلى الحقكم ، وليست نظاماً للحكم

إن شعار « التقدمية » في الفلسفة الماركسية « اللينينية » يتحول الآن — كما بدا لنا في القرن العشرين إلى « الرجعية » : إلى القرن التاسع عشر ، وإلى الوقوف بالتطور الاجتماعي والتطبيق الصناعي عند أحداثه وأوضاعه .

وإن الصراع الطبقي . . الذي تؤسس عليه هذه الفلسفة طلبها بـ « الثورة العالمية العمالية » وباستخدام وسائل العنف والتخريب للمصانع والحضارات ، حتى يتحقق سقوط الرأسمالية وقيام الديكتاتورية العمالية . . أصبح يتضاءل أثره منذ التقدم التكنولوجي عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنذ تطور « الآلية » بعد النصف الثاني من القرن العشرين الذي أخذ يقلل من شأن اليد العاملة ، ويطلب المزيد في مقابل ذلك من العمل الفني القائم على تنوع الثقافة .

ولذا أضحي شعار « الصراع الطبقي » دعوة إلى الحقد ، وسيطرته على التقابل الذي هو بين الفقر والأمية أيما وجدا من جانب ، والثراء وتوجيه الفكر أيما كانا من جانب آخر . . .

وإن الدعوة إلى « العدالة الاجتماعية » تنتهي بإلغاء العدل بين الناس سواء بين العمال أنفسهم ، أو بينهم وبين من سواهم ممن كانوا أثرياء ، أو ينتسبون إلى العلم والفكر والثقافة في المجتمع ، ويصير أمر هذه العدالة إلى تحيز ، وبذلك تفقد خاصية الحل للمشكل الاجتماعي ، الذي ادعت أنه عن طريقها وحدها ، تذهب تعقيداته ، ويعود الأمر في العلاقات عندئذ إلى وضع إنساني طبيعي .

وإن « الحرية الفردية » التي طُلب لها في هذه الفلسفة أن تكون مكفولة في ظل « الحرية الاجتماعية » ليس لها وجود على الإطلاق أمام سيادة الدولة وسيطرتها . وقد يُشار في نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الماركسية

اللينينية إلى وجود « الدولة » الحاضر في الحزب وقته ، ولكن لا يرى الفرد إطلاقاً حتى تكون له « حرية » إلا إذا فحصت مواطن أقدام رجال الحزب ! ومن البعيد أيضاً — إذا ما فحصت — أن يرى الفرد فيما تحلفه أقدامهم من آثار على أرض المجتمع ! .

وإذا أسفر التطبيق للفلسفة الماركسية ، أوضح التحليل لمبادئها على ضوء التغيير الاجتماعى التكنيكى ، أن شعارتها من :

(أ) القومية ،

(ب) والصراع الطبقي ،

(ج) والعدالة الاجتماعية ،

(د) والحرية الفردية :

تناقض مجريات الأمور في التطبيق لنظامها لسبب أو لآخر ... كما تناقض بعضها ، وتناقض قبل ذلك المنطق السليم .

فلماذا الحرص على نظامها في الحكم ؟ ولماذا تتكتل القوى المادية لمساندته ؟ ولماذا تجند أساليب الدعاية المختلفة لإضفاء الوجه الإنسانى عليه ؟ .

● أهو التسلط في الحكم من أجل التسلط فيه ؟ .

● أهو الميل إلى التوسع في رقعة السيادة والتوجيه ، لذات الميل إلى ذلك ؟

● أهو المنافع الاقتصادية التي يحققها التسلط ، والميل إلى التوسع ؟ .

إن الفلسفة الماركسية اللينينية إذا أخذت طريقها إلى السلطة حققت كل ذلك من التسلط في الحكم ، ومن الميل إلى التوسع ، ومن المنافع الاقتصادية .. مما تطلبه شهوة النفس البشرية وتسعى إليه « الأنانية » .

إن حب التسلط شهوة ومطلب للنفس الضعيفة . وإن حب السيطرة بالقوة وعن طريق الإرهاب والتعذيب ظاهرة من ظواهر النفس المريضة التي تستمتع بسياط القوة وهي تنزل على أبدان الآخرين : أو بأداء الطاعة والولاء ، أو بطلب المساعدة على تخفيف الحرمان والجوع .

.. وإن الميل إلى التوسع في السيادة يحمل عليه ميل إنسانى آخر ، وهو الميل إلى الزعامة ، فإذا قوى هذا الميل الأخير وأصبح يحمل على الفرد

فيها اشتد ساعد الميل إلى التوسع في السيادة لإرضاء للميل إلى الزعامة والتفرد فيها . وهذا أيضاً شهوة النفس الضعيفة التي تسعى لتغطية ما بها من ضعف ، ولو بالسيادة على الآخرين .

.. وإن حب الملك والافتناء لما تشبهه النفس التي تميل إلى أن يعظم شأنها بالمال والمنافع الاقتصادية . وهي تلك أيضاً نفس ضعيفة ، وليست لها مقومات الوجود الذاتي التي تدفعها إلى المنافسة ، ثم إلى مركز القوة الإنسانية بخصائصها الذاتية نفسها .

فهناك إذن نفوس ضعيفة تشبه القوة في جوانبها العديدة : إن في السيطرة ، وإن في التوسع في السيادة ، وإن في امتلاك الثروات والتحكم فيها . وهذه النفوس الضعيفة ، التي تسعى إلى الحكم عن طريق التنظيمات السياسية ، إن كانت هناك تنظيمات سياسية — تقوم على الفلسفة الماركسية اللينينية ، وهي نفسها تسعى إلى « الثورة » أو « الانقلاب » لتقيم على أثره نظاماً ماركسياً لينينياً .

وقد يبدو أن السعى إلى « الثورة » أو « الانقلاب » بصور شجاعة — وليس ضعفاً — لمن يقوم بالثورة أو الانقلاب ، ولكن السعى إلى الثورة أو الانقلاب يأخذ طريقه أولاً من « المؤامرة » بعد « التنظيم السري » ولا يحتاج التدبير في أى منهما إلا إلى « الإغراء » مرة و « الخداع » مرة أخرى ... الإغراء بالحكم والسلطة ، والخداع بالأيديولوجية ذات الطابع الإنساني البراق . ولاشك أن الذى يستجيب إلى الإغراء ضعيف النفس ، وكذلك الذى ينخدع هو أميل إلى تصديق الخرافات ، أكثر من ميله إلى الوقوف على الحقيقة ، والبحث عنها . ودو أيضاً جانب ضعف في النفس ، وعلى أية حال لا يمثل قوة فيها .

وفي مقابل هذه النفس الضعيفة التي تستجيب للإغراء والخداع في المؤامرة والتنظيم السري ، ثم إذا نجحت في الثورة أو في الانقلاب أشبعت شهوتها في التحكم والتسلط من تلك النفس الأخرى التي لا تغريها فتنة الحياة الدنيا ، ويخدعها بريق يتضح كذبه عند التأمل فيه ، وهي النفس القوية . ( ٥ — تهافت الفكر المادى )

هذه النفس القوية كتلك التي نشاهدها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وهذه دعوته إلى الحق عندما عرضها :

(أ) لم يُكْرِهْ أحداً عليها .

(ب) ولم يتخذها سبيلاً إلى ملك أو تسلط ، ولا سلعة ، ولا حرفة .

(ج) ولم يقاتل خصومه بسبب تقدم دعوته أو معارضتهم إياها .

(د) ولم يسيء إلى من يسيء إلى دعوته ، بل سلك طريق الحسن في رد إساءته :

(هـ) وجعل الأمر في شئون أمته « شورى » .

(و) ودعاهم إلى إنفاق « العفو » بعد أداء « الزكاة » .

(ز) ولم يحرمهم من زينة الدنيا ومتاعها ، ولكن منعهم من الشرك الذي

يؤدي إلى المادية الطاغية .

(ح) وطلب الوقوف إلى جانب « العدل » و « الإحسان » .

... هذه النفس التي تفعل ذلك هي نفس قوية . تستمتع بظهور الحق

وحده ، وليس بالتعذيب والإرهاب للآخرين ، تسلك طريق الصبر على

الحق والشدائد والابتلاء بالجوع والحرمان والخوف — في سبيل الحق

وظهوره ، ولكنها لا تسلك سبيل التسلط والاستعلاء والسعي إلى الرعامة

والنفرد فيها ، والاقتناء والتوسع فيه .

إن النفس القوية تعطي من نفسها . وإن النفس الضعيفة تأخذ من غيرها .

ولاشك أن الفلسفة الماركسية اللينينية خير سبيل للأخذ من الغير ،

ولكنها أضعف طريق للإعطاء للآخرين .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهي توصل إلى إلغاء العدل باسم

العدالة الاجتماعية ؟ .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهي تحرم الأفراد من حرياتهم

ومن وجودهم الشخصي ؟ .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهي تدعو الأكثرية الغالبة

للاقتضااض على الأقلية التي أصبح جناحها مهيباً باسم صراع الطبقات .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين وهي تدعو إلى الوثنية وعبادة

الإنسان للإنسان ؟ .

إن الفكر المادى التاريخى - أو الفلسفة الماركسية اللينينية - هى طريق  
ضعفاء النفوس الذين يستجيبون للإغراء ، ويقعون تحت تأثير الخداع ،  
وتهم نشوة القوة المادية ، ويتمتعهم تعذيب الآخرين .

وإن الإسلام ، وإن دعوة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام . هو طريق  
النفوس القوية التى ترى قوتها فى التحكم فى شهواتها ، وليس فى الآخرين .  
وترى عزتها فى السيادة على أهوائها وليس فى استرقاق الآخرين واستغلالهم .  
وترى متعتها فى القناعة الذاتية وليس فى الشره بمتع الدنيا وزينتها .

إن الإسلام لم يعرف « الإمبريالية » ولن يعرفها . وإنما عرفها الغرب فى  
ظل الرأسمالية ، ويعرفها أيضاً فى ظل الماركسية اللينينية . وهى التوسع فى  
السيادة على حساب التوسع فى الحرمان ، إن باسم المال أو باسم العدالة  
الاجتماعية .

إن إمبريالية الغرب تعرف « الفتات » لتطوى به أعناق الجياع وأصحاب  
الحاجة فى البلاد الإفريقية والآسيوية . . . وإن إمبريالية الماركسية اللينينية  
تعرف « السلاح » لتقطع به رقاب هؤلاء فى بلادهم .

وإذا لم تكن الرأسمالية هى الطريق الصحيح ، فليست الماركسية اللينينية  
هى البديل السليم . . . كلاتهما تنبثق عن « الأناية » ، وكلاتهما تتيح التحكم  
والتسلط ، وكلاتهما تستمتع بحرمان الآخرين أو بعبادتهم .

هل يتيقظ المسلمون ويعرفون إسلامهم طريئاً للحياة ، بعد إعادة الإيمان به ؟  
إن استغلال « الحرمان » و « شقاء الكادحين » باسم الإنسانية فى فلسفة  
ماركس ، هو المحور الذى يدور حوله تسلط الماركسية اللينينية واستبداد  
« الحزب » بالحكم .

ولكى يحافظ الحزب على هذا التسلط يحرص كل الحرص على بقاء  
الحرمان وبؤس العمال ، ووضعهم الطبقة السابق فيما يسميه الآن بالمجتمع العمالى .  
وإن « المال » إذ يلعب الدور الأول فى توجيه الحكم الديمقراطى الغربى  
فى « الحرمان » يلعب هذا الدور فى التطبيق الماركسى اللينينى .

وإن « الرأسمالية » إذ سببت - وتسبب إذا تركت وشأنها - حرمان

وشقاء للطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي ، « فرأسمالية الدولة » التي يقوم عليها الحزب الشيوعي ، في التسلط الماركسي تقصيد إلى بقاء « الحرمان » و « الشقاء » للطبقة العاملة ، — كخطة مستهدفة — كي تحول دون تطلعات لبعضهم في المنافسة على الحكم ، أو في مباشرة الانقلاب على الساطة القائمة ، إن تحسن مستوى العامل وارتفع إلى إحساسه بالرغبة في الاستمتاع بالحياة ، بعد ملء معدته ، وتلبية نداء فرجه .

إن العامل في التسلط الماركسي اللينيني لابد أن « يلهث » في سبيل لقمة العيش فقط ، ولا بد أن تكون حياته كلها ، ونشاطه فيها ، وتفكيره في مستقبله — إن كان يدرك مستقبلاً له — لالتقاط هذه اللقمة من العيش .

قد يصادف ما تدعيه الماركسية اللينينية ضد الرأسمالية الغربية بعض الحق فيما تذكره من أن التوسع في الإنتاج الاستهلاكي في المجتمعات الصناعية الغربية ، يعود إلى الرغبة في تحقيق الربح الوفير لأصحاب رؤوس الأموال في الإنتاج الصناعي . وحقاً إن هذه الرغبة لدى أصحاب رؤوس الأموال بعض العوامل في توسع الإنتاج الصناعي في المجتمعات الغربية . ولكن هناك عوامل أخرى ، من بينها وأهمها :

قدرة المستهلك في المجتمع الصناعي الغربي على شراء سلع الاستهلاك . وهذه القدرة هي نتيجة « الفائض » من المال في يده بعد سد « الحاجة » في سبيل لقمة العيش له ولأسرته . وهذا الفائض من المال سببه رخاء الحياة المادية في المجتمع الذي يعيش فيه عن طريق زيادة الإنتاج ، ووفرة الربح ، واستقرار العملة المحلية التي يسندها غطاء قوى من العملة الأجنبية ، جاء به تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق العالمية .

والحق بعينه ما يقوم عليه مجتمع التسلط الماركسي اللينيني ، من تخطيط لإبعاد كثير من سلع الاستهلاك من التداول في السوق المحلية — إما بعدم إنتاجها إن كانت هناك قدرة على الإنتاج ، وإما بعدم استيرادها من الأسواق الخارجية — بحجة أن بناء اقتصاد المجتمع على مصدر الصناعة ، بجانب قيام الزراعة على أسس علمية ، يدعو مؤقتاً إلى عدم طرح سلع استهلاكية في السوق المحلية .

وهذه حجة ستبقى قائمة ما بقي التسلط الماركسى اللينينى نفسه ، لأن السبب الواقعى فى ذلك هو العجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، الناشئ عن النقص المطرد فى الإنتاج الزراعى والصناعى إن كانت هناك مصادر للإنتاج الصناعى . ونقص الإنتاج فى هذا المجتمع يرجع فى الحقيقة إلى « رأسمالية الدولة » بعد إلغاء الملكية الفردية : فالعمل فى مصادر الإنتاج الصناعى والزراعى :

- ( أ ) يصبح الآن « روتيناً » من جهة ،
- ( ب ) وبدون دافع نفسى من جهة ثانية ،
- ( ج ) وظاهرة « تواكلية » من جهة ثالثة .

... ومهما كان وقع الإكراه والتخويف نحو العمل أو الرغبة فيه ، فسيظل هذا العمل فى كفه أقل ، وفى نوعه غير جيد أو غير متقن . وعندئذ لا يكون فائض إنتاج يصدر ، وإن وجد فلا يستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية لقله « جودته » . ويدفعه فى السوق المحلية آنئذ « احتكار » الدولة من جهة ، والحاجة الماسة إليه « لدى » المستهلكين من جهة أخرى .

ونتيجة ذلك سيظل حتماً :

- ١ - النقص فى الإنتاج .
- ٢ - والعجز فى ميزان المدفوعات :
- ٣ - وقلة الأجور .
- ٤ - وارتفاع الأسعار ، وبالتالي ضعف القوة الشرائية لدى العامل والمستهلك . : وهذه النتيجة - بما لها من هذه الجوانب الأربعة تؤدي بدورها إلى :

- ( أ ) بقاء مستوى المعيشة منخفضاً لدى العمال :
- ( ب ) وعدم وجود تطلعات إلى حياة أفضل ، رغم ما تبذل الماركسية اللينينية من الحديث عن « الغد الأفضل » .

( ج ) واستكانة أفراد المجتمع وبقائهم فى حظيرة « التواكل » على « الدولة » و « الحزب » ، هو الهدف الأخير لهذا التسلط الماركسى اللينينى :

وبمرور السنوات على هذا التسليط ربما يتجول التواكل على الدولة « والحزب »  
إلى « وثنية » وإلى « عبادة » فليست العبادة إلا خضوعاً واستسلاماً .  
ولكن هنا خضوع اليأس واستسلام الدليل ، وليس خضوع المؤمن  
القوى لله .





محتویات الكتاب

الصفحة

٣	...	...	...	...	...	...	مقدمة الطبعة الثالثة ..
٧	...	...	...	...	...	...	مقدمة الطبعة الأولى .
١١	...	...	...	...	...	...	خرافة الفكر المادى .
							الدعوة إلى « التقدمية » رجوع بالتطور التكنولوجى والاجتماعى إلى
١٣	...	...	...	...	...	...	القرن التاسع عشر
٣١	...	...	...	...	...	...	الصراع الطبقي طلب لزيادة الحقد والفرقة فى المجتمع .
٣٩	...	...	...	...	...	...	الدعوة إلى العدالة الاجتماعية — إلغاء للعدل فى المجتمع .
٥٥	...	...	...	...	...	...	النظرة إلى الحرية الفردية — دعوة إلى إفناء الفرد فى المجتمع .
٦٣	...	...	...	...	...	...	فلسفة الماركسية اللينينية طريق إلى التحكم ، وليس نظاماً للحكم
٧١	...	...	...	...	...	...	محتويات الكتاب

## كتب للدواف

- ١ - الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي .
- ٢ - الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي :
- ٣ - الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه .
- ٤ - الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل .
- ٥ - الإسلام في حل مشكلات المجتمعات الإسلامية المعاصرة .
- ٦ - خمس رسائل إلى الشباب المسلم المعاصر .
- ٧ - غيوم تحجب الإسلام .
- ٨ - نظام التأمين بين هدى الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر .
- ٩ - الإسلام في الواقع الأيديولوجي المعاصر .
- ١٠ - طبقة المجتمع الأوروبي .. وانعكاس آثارها على المجتمع الإسلامي المعاصر .
- ١١ - الفكر الإسلامي في تطوره .
- ١٢ - الإسلام في حياة المسلم .
- ١٣ - رأى الدين بين السائل والمجيب ( ٣ أجزاء في مجلدين ) .
- ١٤ - نحو القرآن الكريم .
- ١٥ - القرآن .. والمجتمع .
- ١٦ - منهج القرآن في تطوير المجتمع .
- ١٧ - المجتمع الحضارى وتحدياته .. من توجيه القرآن الكريم .
- ١٨ - الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم .
- ١٩ - القرآن الكريم .. يقول .
- ٢٠ - من مفاهيم القرآن .. في العقيدة والسلوك .